بسم الله الرحمن الرحيم

سُبحانَ مَنْ عَلَّمَ آدمَ الأسماء ، وفضَّله على الملائكة بما شاء . أَحمدُهُ حَمْدَ مُتَحدِّثٍ بنعمائه ، وأشكرهُ شُكْرَ مُستزيدٍ من فضله وعطائه . اللهمَّ صَلِّ وسَلِّمْ وباركْ على النبيِّ الأمين أبي القاسم محمد بن عبد الله ، المبعوثِ رحمةً للعالمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

أما بعد فهذه محاولةٌ أرجو أن تكون قد وُفِّقتْ إلى نحوٍ في نشر النصوص يقصد إلى غاياتٍ ثلاث :

الأولى - إحياء نفائس المخطوطات العربية بتصويرها ، وما قد يُفيد ذلك من حفظٍ للأصول القديمة أن تبيد فرائدُها ، أو يضيع بعضُ مافي تلك الأصول من النصوص .

والثانية - تمهيد السبُل للباحثين والدارسين أن يتصلوا بالتراث في منابعه مباشرةً ، وما يُثمر ذلك من توثيقٍ لأعمالهم العلمية . ولقد كثرتْ بحمدِ الله في السنوات القريبة طوائفُ من هؤلاء وأولئك بسببٍ من انتشار مراكز البحوث والتحقيق والدراسات العليا في الأقطار العربية ، وهي جماهير لا تقنع في دراساتها بالكتب المطبوعة مُحقَّقةً وغيرَ مُحقَّقة ، وإنما هي في حاجةٍ مُلحَّةٍ إلى الأصول المخطوطة ، لتصدر في عملها العلمي عن يقينٍ لا تُخالطه شبهة ريب .

والثالثة - الظفر بكلِّ ما يمكن أن تُقدِّمه المخطوطات لقرّائها من فوائد ، وما يتلو ذلك من فتح الأبواب لبحوثٍ جديدةٍ ، ربما يودّ الدارسون الكشف عن مكنونها الثريِّ وكنزها الخفيِّ .

وخلاصة القول فإنه في غمرة الاتساع الكبير في حركة النشر وتحقيق التراث في العالم العربي في الوقت الحاضر يُمثِّل هذا الضرب من العمل في المخطوطات اتجاهاً نحو التكامل في طرائق النشر وأعمال التحقيق .

وغنيٌّ عن البيان أن إشاعة هذا النهج لا تعني اختصار الطريق إلى النشر بل تهدف إلى إغنائه وتوثيقه ، ومن المعلوم بالضرورة أن القرّاء الذين يُؤثرون هذه المنشورات على ما سواها ليسوا بحاجةٍ إلى المُصوَّراتِ مُجرَّدةً ، وإنما يرتضونها قريبةَ المأخذ دانيةَ القطوف ، فهذا ما يفرض على المشتغلين بالتصوير جهوداً متصلة من الدرس المتأنّي تضمن لهم حُسن الاختيار وإجادة التقديم ، وما يتبع ذلك من أعباء وتكاليفَ سبقَ أن أشرتُ إلى شيءٍ منها في بحثٍ لي « في منهج تحقيق المخطوطات » ، ثم جعلتُ عملي المتواضع في خدمة هذه النسخة تجربةً أعبرُ بها من أُفق النظر في هذا المجال إلى ميدان التنفيذ .

ولقد كان لمجمع اللغة العربية بدمشق فضلُ السبق إلى الخير ؛ إذ أعان على هذا العمل بالسماح بتصوير النسخة القيّمة المحفوظة في خزانة المكتبة الظاهرية العامرة ، وما أُمدَّ به من تشجيعٍ كريم . ثم لدار الفكر بدمشق فضلُ الجهد السخيّ لإتقان العمل وإخراج الكتاب في حُلَّةٍ قشيبةٍ من الطباعة والتصوير .

نسأل الله التوفيقَ لما يُرضيه من قولٍ وعمل ، ﴿ رَبَّنا تَقَبَّلْ منّا إنَّكَ أنتَ السميعُ العليم ﴾ .

مطاع الطرابيشي

دمشق في غرة جُمادى الأولى ١٤٠٤ هـ

٢ شباط ١٩٨٤ م

المقدّمة

١ ـ الكنى في اللغة .

٢ ـ البحث في الكنى : أسبابه ومذاهبه .

٣ ـ المصنَّفات في الكنى .

٤ ـ نظرة عامة إلى التصنيف في الكنى .

٥ ـ ترجمة الإمام مسلم وذكر آثاره .

٦ ـ كتاب الكنى والأسماء له .

٧ ـ رواة الكنى عن مكي بن عبدان عنه .

٨ ـ أثر الكتاب فيما بعده .

٩ ـ مخطوطات الكتاب المعروفة .

١٠ ـ نسخة الظاهرية من كتاب الكنى :

أ ـ وصف المجموع بعامة .

ب ـ وصف النسخة في فهارس المخطوطات .

ج ـ تحقيق اسم ناسخها .

د ـ تاريخ النسخة .

هـ ـ التنويه بالناسخ .

و ـ الأصل الذي نقل منه الناسخ .

ز ـ منهج الناسخ وقواعد رسمه .

ح ـ تجزئة النسخة .

ط ـ التعليقات بحواشي النسخة .

ي ـ زيادات نسخة المزكيّ .

يا ـ الخطوط على النسخة .

١١ ـ الاحتجاج لنشر النسخة بالتصوير .

١ ـ الكنى في اللغة

أ ـ تصريفها :

الكُنى ـ بضمّ الكاف ؛ والكسرُ فيها لغة ـ جمع كُنْية وكِنْية ، مثل : بُرْمَة وبُرَم ، وسِدْرَة وسِدَر[١] . ويقال : كُنْوة وكِنْوة ـ بالضمّ والكسر ـ مع الواو في الاثنتين[٢] .

قال أبو عُبيد : يُقال كَنَيْتُ الرجلَ وكَنَوْتُه ؛ لغتان .

وقد نظمها بعضهم شعراً ؛ فقال :

قُلْ إنْ نَسَبْتَ عَزَوْتُه وعَزَيْتُه ... وكَنَوْتُ أحمدَ كُنْيةً وكَنَيْتُهُ[٣]

ويقال كذلك : كَنَّيتُه ـ بالتشديد ، وأَكْنَيْتُه ـ بالهمز[٤] .

وقال الليث : يقول أهل البصرة : فلانٌ يُكْنى بأبي عبد الله . وقال غيرهم : فلانٌ يُكْنى بعبد الله .

وقال الفرَّاء : أفصحُ اللغات أن تقول : كُنِّي أخوك بعمرو . والثانية : كُنِّي أخوك بأبي عمرو والثالثة : كُنِّي أخوك أبا عمرو .

وتقول : هو كَنِيُّه ؛ أي كُنْيَتُه كُنْيته ، كما تقول : هو سَمِيُّه إذا كان اسمُه اسَمَه .

واكْتَنَى فلانٌ بكذا وتَكَنَّى بمعنى . ويُقال تَكَنَّى ؛ إذا ذكر كُنْيته ليُعرف بها[٥] .

ب ـ الغرض منها :

١ ـ أن تقوم الكنية مقام الاسم فيُعرف صاحبُها بها كما يُعرف باسمه ؛ كأبي بكرٍ الصدّيق اسمُه عبد الله ، عُرف بكنيته فسُمِّيَ بها .

---

(١) ذكرها الفيّومي في المصباح .

(٢) عن اللحياني في اللسان .

(٣) سراج الكَتَبة ٣٣ .

(٤) التشديد عن اللحياني ، والهمز لم يعرفه الكسائي .

(٥) انظر : اللسان والتاج والمصباح « كنى »

٢ ـ أن يُكنى الرجل باسمٍ توقيراً وتعظيماً ؛ مثال ذلك : « الثَّوْر السيِّد ؛ وبه كُني عمرو بن معدي كرب أبا ثَوْر »[١] .

٣ ـ التفاؤل : وذلك بأن يكني الرجلُ ولده بكُنيةٍ حسنةٍ تَيَمُّناً ؛ ومنه : أبو الفتح ، وأبو الخير ، وأبو البركات . وقد أشار الزمخشري إلى هذا المعنى بقوله : « الكنى بالمُنى »[٢] .

وبهذه المناسبة قد يحسنُ الوقوف عند ظاهرةٍ تلفت النظر في شأن الكنى عند العرب ؛ وهي الاعتداد بذكرها في مواقف الحرب والشجاعة ؛ من ذلك ما ورد في حديث بعضهم : « رأيت عِلْجاً يوم القادسية وقد تَكَنَّى وتَحَجَّى » ؛ فقد قيل في تفسيره : « كأنه ذكر كنيته عند الحرب ليُعرف ، وهو من شعار المبارزين في الحرب ، يقول أحدهم : أنا فلان وأنا أبو فلان . ومنه الحديث : خذها منّي وأنا الغلام الغِفاريّ ، وقول علي رضي الله عنه : أنا أبو حسنٍ القَرْم »[٣] . قلتُ : ومثله قول عمرو بن معدي كرب الزُّبَيْدي ـ الشاعر الصحابي فارس اليمن ـ يوم القادسية :

أنا أبو ثَوْرٍ وسيفي ذو النونْ
أضربُهم ضربَ غلامٍ مجنونْ
يالَ زُبَيْدٍ إنهم يموتونْ[٤]

ج ـ تعريفها :

قسم النحاة اسم العَلَم إلى ثلاثة أقسام : اسم وكنية ولقب . وقالوا : الكنية ما صُدِّر بأبٍ أو أُمّ ؛ كأبي بكر وأمّ عمرو . أجمعَ على ذلك قدماؤهم والمُحْدَثون[٥] ، ثم اختلفوا من بعدُ في الابن والبنت وما والاهما من ذوي القرابة القريبة ، حتى أدخل بعضهم في جملة الكنى كل ما صُدِّر : « بأخٍ أو أخت ، أو عمٍّ أو عمّةٍ ، أو خالٍ أو خالة »[٦] ، وإلى ذاك أشار صاحب التاج بقوله[٧] :

---

(١) اللسان : ثور .

(٢) أساس البلاغة : كنى .

(٣) النهاية في غريب الحديث ، وعنه لسان العرب : كنى .

(٤) شعر عمرو بن معدي كرب (ط المجمع بدمشق) ١٧٤ .

(٥) انظر شرح الشذور لابن هشام ١٣٩ ، وقواعد اللغة العربية لحفني ناصف ورفاقه ٥١ ، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١١١/١

(٦) النحو الوافي لعباس حسن ٢١٦/١

(٧) تاج العروس : كنى

« والكُنية على ماتفق عليه أهل العربية هو ماصُدِّر بأبٍ أو أمّ . أو ابنٍ أو بنت ؛ على الأصحّ في الأخيرين ؛ وهو قول الرضيّ وسبقه إليه الفخر الرازي »[١] .

على أن العرب لم تقتصر في باب الكنى على أعلام الأشخاص ، بل جاوزتْها إلى أعلام الأجناس ، فوضعتْ لأجناسٍ من الحيوان كنى مشهورة ؛ منها : أبو الحارث للأسد ، وأبو الحُصَين للثعلب ، وأبو جَعْدَة للذئب ، وأبو المَضَاء للفَرَس ، وأبو اليقظان للديك ، وأمّ عامر وأمّ خَنُّور للضَبُع ، وأمّ عِرْيَط للعقرب . كما وضعت كنىً كذلك لبعض المعاني ؛ منها : أمّ صَبُور للداهية ، وأمّ قَشْعَم للموت[٢] .

ولعل خير ماتختم به جولتنا مع اللغة وأهل اللغة أن نُشير إلى أن المُحَدِّثين اقتصروا في كتبهم في الكنى على ماصُدِّر بأبٍ ، وتركوا ماسوى ذلك من أعلام الناس إلى أبواب خاصة في أواخر كتب الرجال .

د ـ تقديمها وتأخيرها :

لاترتيب بين الكنية والاسم ؛ فيجوز تقديمها عليه وتأخيرها عنه . قال أعرابي :

أقسَمَ بـالله أبـو حفصٍ عُمر مـا مَسَّهـا من نَقَبٍ ولا دَبَرْ[٣]

فقدَّمَ الكنية . وقال حسان بن ثابت :

ومـا اهتزَّ عرشُ اللهِ من موت هالكٍ سمعنا بـه إلا لسعدٍ أبي عمرِو[٤]

فقدَّمَ الاسم .

---

(١) الرضيّ : هو رضيّ الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي (ت٦٨٦) صاحب شرح الكافية في النحو . والفخر : هو فخر الدين محمد بن عُمر الرازي الإمام المفسِّر (ت٦٠٦) .

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٦٢/١ ، وانظرها في مواضعها من اللسان والقاموس .

(٣) اللسان : نقب . والنَقَب والدَبَر : قروحٌ تُصيب ظهر البعير وأخفافه .

(٤) ديوان حسّان ٤٨٠/١ ، وسعد هو ابن مُعاذ رضي الله عنه .

٢ ـ البحث في الكنى : أسبابه ومذاهبه

الكنى والأسماء شطران متكاملان ، فالعلم بالكنى من تمام العلم بـالأسماء ، ومن ثَمَّ كان الوقوف على أسماء الرواة المشهورين بكناهم ، ومعرفـة مـاقـد يقع في كنى بعضهم من خلاف أو تعـدّد ، أول أغراض البحث للكشف عن أحوال الرواة .

ولقـد يعرض للكنى مـا يعرض لـلأسماء من تشـابـهٍ يـؤدي إلى اختـلاط ، أو تصحيفٍ ينتهي إلى أغلاط ، فكان من الواجب ضبط الكنى وتمييز المتشابه منها[1] ؛ وهذا سبب ثانٍ .

ومع تكاثر الأسانيد ونموّ الصناعة الحديثية ظهرت مشكلات أُخَر ، إذ ربمـا ذُكر الراوي في السنـد بكنيته دون اسمه طلباً للإيجاز ، أو بقصد التدليس أحياناً[2] فيخفى أمره على مَن لا خبرة لـه . وربمـا ذُكر الراوي باسمه في موضعٍ وبكنيته في آخر فيتراءى للناظر أنها رجلان . وربما ذُكر اسم الراوي متلوّاً بكنيته فيُتوهَّمُ الواحدُ اثنين سقـط حرف « عن » بينهما . فـاقتضت تلـك الأحوال مزيـداً من البحث لكشف الإبهام ودفع الأوهام ؛ وهذا سبب ثالث .

وبـاجتماع الأغراض المـذكورة : تحقيـق أسماء الرواة وكنـاهم ، ورفـع الالتبـاس ، ودفـع الـوهم ، توافرت الأسباب وألحّتْ على العناية بهذا اللون من المعرفة لـدى المحـدّثين ، وإلى هـذا المعنى أشـار ابن الصلاح في المقدمة[3] بقوله :

« وهذا فنّ مطلوب ، لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنون به ويتحفّظونـه ويتطـارحونـه فيما بينهم ويتنقّصون مَن جهله » .

ثم عرض فيه تقسيماً حسناً ؛ قال إنه ابتكره وهو فيما نرى خلاصة ماانتهت إليه بحوث المحدّثين من مذاهب الدراسة في هذا الباب ؛ عرضَ تصنيفاً لذوى الكنى الـذين شملهم البحث في عشر زُمَر ؛ وهـذه هي باختصار :

---

(١) انظر المتشابه في كنى الرواة ؛ في معرفة علوم الحديث ٢٢٧ ـ ٢٢٩ .

(٢) معرفة علوم الحديث ١٠٦ و ١٠٧ .

(٣) المقدمة في علوم الحديث (ط الأولى ١٣٥٠ هـ) : ٣٢٢ ـ ٣٢٦ .

الأولى : الذين سُمّوا بالكنى فأسماؤهم كُناهم لا أسماء لهم غيرها .

الثانية : الذين عُرفوا بكناهم ولم يُوقف على أسمائهم ولا على حالهم فيها : هل هي كُناهم أو غيرها ؟

الثالثة : الذين لُقِّبوا بالكنى ، ولهم غير ذلك كُنى وأسماء .

الرابعة : مَن له كُنيتان أو أكثر .

الخامسة : مَن اختُلف في كُنيته ، فذُكر له على الاختلاف كنيتان أو أكثر ، واسمه معروف .

السادسة : مَن عُرفت كنيته واختُلف في اسمه .

السابعة : مَن اختُلف في كنيته واسمه معاً .

الثامنة : مَن لم يُختلف في كنيته واسمه ، وعُرفا جميعاً واشتُهرا .

التاسعة : مَن اشتُهر بكنيته دون اسمه ، واسمُه مع ذلك غير مجهول عند أهل العلم بالحديث .

العاشرة : مَن اشتُهر بالاسم دون الكنية ، وهذه جعلها ابن الصلاح نوعاً منفرداً .

٣ ـ المصنَّفات في الكنى

أشار الحاكم في المعرفة ؛ وابن الصلاح في المقدمة ؛ والكتاني في المستطرفة ؛ إلى كثرة الكتب المصنَّفة في هذا الباب . وهذا مااستطعتُ معرفته منها ؛ أذكره مُرتَّباً على سنيّ وفيات المصنِّفين :[1]

١ ـ **كتاب الكنى :** لهشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤) ، ذكره ابن خلكان في الوفيات ٦ / ٨٣ ، وأفاد منه ابن عبد البرّ في الاستيعاب ٤ / ١٦١٨ من غير تصريحٍ باسمه .

٢ ـ **كنى الأشراف :** للهيثم بن عدي (ت ٢٠٧) ، ذكره ابن خلكان في ترجمته في الوفيات ٦ / ١٠٧ .

٣ ـ **الكنى :** لعلي بن المديني (ت ٢٣٤) .

٤ ـ **التاريخ والأسماء والكنى :** لأبي بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥) ، ذكره الواني في ثَبَت مسموعاته .

٥ ـ **الأسامي والكنى :** لأبي عمرو خليفة بن خياط (ت ٢٤٠) ، ذكره السمعاني في معجم شيوخه .

٦ ـ **الأسماء والكنى :** لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١)رواية ابنه صالح عنه (انظر برنامج الوادياشي ٢٧٢) . ومنه نقول في تاريخ أبي زُرْعة الدمشقي (ج١ / ص ٤٧٩ ومابعدها) .

---

(١) استعنتُ في استخراج هذا الثَبَت بالمراجع والفهارس التالية :
مقدّمة ابن الصلاح (ط الأولى بحلب) ، التقييد والإيضاح للعراقي (بحاشية المقدمة) ، بحوث في تاريخ السنّة المشرَّفة للدكتور العمري (ط الثالثة) ، موارد الخطيب البغدادي للدكتور العمري أيضاً (ط الأولى) ، مُقدِّمتي : الجرح والتعديل ، والإكال للشيخ اليماني رحمه الله ، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ، تاريخ أبي زُرْعة الدمشقي (ط المجمع بدمشق) ، الذهبي ومنهجه للدكتور معروف .
مصنفات الخطيب البغدادي ، فهرست ابن خير الإشبيلي ، فهرست مرويات ابن حجر (نسخة الظاهرية) ، برنامج الوادياشي ، برنامج شيوخ الرُعيني الإشبيلي ، فهرس ابن عطية ، ثَبَت مسموعات محمد الواني الدمشقي (نسخة الظاهرية) ، الرسالة المستطرفة للكتاني (ط الثالثة) ، كشف الظنون للحاج خليفة ، تاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين (النسخة المعرَّبة / ط ١٩٧٧ م) ، تاريخ بروكلمان (النسخة الألمانية) ، فهارس بعض الأجزاء المطبوعة من تاريخ ابن عساكر ، فهارس المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (طُبع باسم التحبير) ، فهارس وفيات الأعيان ، فهرس مخطوطات التاريخ للعش ، المنتخب من مخطوطات الحديث للألباني .

٧ ـ **الأسماء والكنى :** لنوح بن حبيب القُومسي (ت ٢٤٢) ، منه نقول في تاريخ مدينة دمشق للحافظ ابن عساكر .

٨ ـ **كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه :** لمحمد بن حبيب (ت ٢٤٥) ، منشور برقم ٧ في مجموعة نوادر المخطوطات .

٩ ـ **الكنى :** لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) ، بآخر التاريخ الكبير ، مطبوع في حيدر آباد بالهند .

١٠ ـ **الكنى والأسماء :** لمسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١) ، وهو الكتاب الذي تُقدِّمُ له .

١١ ـ **الأسماء والكنى :** لمحمد بن عيسى التِرْمِذي (ت ٢٧٩) ، ذكره ابن حجر في ترجمته في التهذيب ، ونقل منه ابن عساكر في التاريخ .

١٢ ـ **التاريخ وأسماء المحدِّثين وكناهم :** لمحمد بن أحمد المُقدَّمي (ت ٣٠١) ، منه نسخة في المتحف البريطاني أشار إليها فؤاد سزكين في تاريخه ١ / ٢٦٣

١٣ ـ **الكنى :** لأحمد بن شُعيب النَّسائي (ت ٣٠٣) رواية ابنه عبد الكريم عنه (انظر فهرس ابن عطيّة ١٠٢) وصفه الذهبي بأنه من أَجَلّ كتب الكنى وأطولها .

١٤ ـ **الأسماء والكنى :** لعبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧) .

١٥ ـ **الكنى والأسماء :** لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي (ت ٣١٠) ، مُرتَّب على حروف المعجم ، طُبع مجلّداً في جزأين ، في حيدر آباد بالهند .

١٦ ـ **الأسامي والكنى :** لأبي عَروبة الحسين بن محمد بن مودود الحرّاني (ت ٣١٨) .

١٧ ـ **الكنى :** لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) ، ذكره العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح (ص ٣٢٣) ، والكتاني في المستطرفة (ص ١٢١) ، والمُعلّمي في تقدمة المعرفة للجرح والتعديل (ح) .

هذا بالإضافة إلى باب المعروفين بالكنى ؛ في آخر كتاب الجرح والتعديل له أيضاً .

١٨ ـ **أسامي مَن يُعرف بالكنى :** لمحمد بن حِبّان البُسْتي (ت ٣٥٤) ، وهو في ثلاثة أجزاء .

١٩ ـ **كنى مَن يُعرف بالأسماء :** لابن حبّان أيضاً ، وفي ثلاثة أجزاء كذلك . ذكره ابن

الصلاح في المقدمة ، والكتاني في المستطرفة ، وذكر الدكتور العمري أنه مخطوط في الظاهرية ولم أظفر به .

٢٠ ـ مَن وافقتْ كنيته كنية زوجته من الصحابة : لمحمد بن عبد الله بن زكريا بن حيّويه النيسابوري (ت ٣٦٦) . جزء حديثي منه نسختان في الظاهرية ، نشره الأستاذ محمد حسن آل ياسين في مجلة المجمع بدمشق (مج٤٧ / ج٤) .

٢١ ـ الكنى : لأبي أحمد ـ الحاكم الكبير ـ محمد بن محمد بن أحمد النيسابوري (ت ٣٧٨) . وصفه الكتاني بأنه « في أربعة عشر سفراً ، حررّ فيه وأجاد ، وزاد على غيره وأفاد » ، وامتدحه الحاج خليفة بأنه أحسن كتب الكنى ترتيباً ، وتمنّى المعلّمي اليماني ـ رحمه الله ـ لو يوجد ويُطبع .

منه في مكتبة الجامع الأزهر مجلد يشتمل على عدة أجزاء ، تبتدئ من أثناء الجزء الثاني ، وتنتهي بأول الجزء الثامن عشر ، في (٣١١) ورقة . كما يوجد منه فيها أيضاً الجزء الثاني بخط الحافظ المنذريّ ، في (٤٢) ورقة .

٢٢ ـ فتح الباب في الكنى والألقاب : لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه الأصبهاني (ت ٣٩٥) . منه نسخة في برلين (٢٩٩ ورقة ، حوالي ٩٠٠ هـ) ذكرها سزكين في تاريخه ١ / ٣٥٤ .

٢٣ ـ الأسامي والكنى : لأبي عبد الله بن مَنْدَه أيضاً . منه قطعة في تشستربيتي (١٧ ورقة ، ٦٣٢ هـ) ذكرها سزكين أيضاً .

٢٤ ـ الكنى والألقاب : لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٤) . ذكره الكتاني في المستطرفة .

هذا وفي كتابه القيّم « معرفة علوم الحديث » (ص١٨٣ ومابعدها) طائفة صالحة من الكنى لجماعةٍ من الصحابة والتابعين وأتباعهم ؛ مما أخرجه من سماعاته .

٢٥ ـ الألقاب والكنى : لأحمد بن عبد الرحمن الشيرازي (ت ٤١١) ، وصفه الكتاني بأنه « في مجلد مفيد كثير النفع » .

٢٦ ـ مَن وافقتْ كنيته اسم أبيه ؛ مما لا يُؤْمَنُ من وقوع الخطأ فيه (ثلاثة أجزاء) : للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) ، ذكره المالكي في مصنفات الخطيب (انظر : الخطيب البغدادي ـ ص١٣٢ / رقم ٧٣) .

٢٧ ـ الاستغنا في معرفة الكنى : لابن عبد البرّ القرطبي (ت ٤٦٣) ، وصفه الكتاني بأنه « في مجلد ضخم » ، وورد في نشرة أخبار التراث العربي (العدد الخامس ١٩٨٣ م / ص٢٣) أنه سُجِّل رسالةً بكلية الشريعة بجامعة أُمِّ القرى في مكة المكرمة .

ثم « مَن عُرف من الصحابة بالكنية ، ولم يُوقف له على اسمٍ أو اختُلف فيه » : لابن عبد البرّ أيضاً .

ثم « أسماء المعروفين بالكنية ، من التابعين ومَن بعدهم » : له أيضاً .

ثم « مَن لم يُوقف له على اسمٍ ، ولا عُرف بغير كنية » : له أيضاً .

ذكر الدكتور العمري (في البحوث ١٢٩) أن الكتب الثلاثة موجودة في مكتبة جامعة القرويين بفاس في المغرب ، وأكبر الظنّ أنها أجزاء من كتاب « الاستغنا » الآنف الذكر ؛ والله أعلم .

٢٨ ـ كتاب في الكنى : لأبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن مَنْده الأصبهاني (ت ٤٧٠) ، ذكره الكتاني في المستطرفة . وسها الدكتور العمري ـ في البحوث ١٢٩ ـ فسمّاه باسم كتاب والده المذكور برقم (٢٢) .

٢٩ ـ مَن اختُلف في كُنيته واسمه معروف : لعبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهَرَوي (ت ٤٧٦) ، وصفه ابن الصلاح في المقدمة بأنه مختصر .

٣٠ ـ عكس الرتبة وقلبُ المعنى في الأسماء والكنى : لهشام بن أحمد الوَقَّشي (ت ٤٨٩) ، رتّب فيه كتاب الكنى لمسلم على الأسماء ، وهذّبه وشرح مواضع منه ، وبيَّن وهمه في مواضع منه (انظر ل 1) .

٣١ ـ تلخيص الكنى لأبي أحمد الحاكم : صنعه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠) ، منه قطعة في مجموعٍ في الظاهرية ؛ ذكرها العش في فهرسته (ص ٢١٠) ثم الألباني (ص ٣٥١)

٣٢ ـ مُباح المُنى في إيضاح الكنى : لشُمَيم الحِلّي (ت ٦٠١) ، ذُكر في الملحق بآخر الجزء السابع من وفيات الأعيان (ص ٣٢١) .

٣٣ ـ المعجم في ذكر من وافقت كنيته كنية زوجه من صحابة المصطفى ﷺ (جزء كبير) : لسليمان بن موسى الكلاعي البَلَنسي (ت ٦٣٤) ، ذُكر في برنامج شيوخ الرُعيني (ص ٦٨) .

٣٤ ـ جزء في الكنى والأسماء : لضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣) ، ذكره الأستاذ الألباني في المنتخب (ص٣٢٨) .

٣٥ ـ الكنى المختصر من تهذيب الكمال في أسماء الرجال : لرافع بن أبي محمد بن شافع السّلامي (ت ٧١٨) ، اختصر فيه القسم الخاص بالكنى من كتاب المزّي . منه نسختان في استانبول : واحدة في السليمانية ، والثانية في أحمد الثالث . ذكر ذلك بشار معروف في مقدمة تهذيب الكمال ١ / ٥٢ .

٣٦ ـ المقتنى في سرد الكنى : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨) ، اختصره من كتاب الكنى لأبي أحمد الحاكم ؛ ورتّبه وزاد عليه . منه نسخة في الأحمدية بحلب ، وثانية في فيض الله باستانبول ، وثالثة في الأوقاف ببغداد ، أشار إليها بشار معروف في كتابه عن الذهبي (ص٢٥٤) . وورد في نشرة أخبار التراث العربي (العدد السابع ١٩٨٣ م / ص٢٤) أنه سُجّل رسالةً في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

٣٧ ـ المرتجل في الكنى : للذهبي أيضاً ، ذكره بروكلمان في تاريخه (النسخة الألمانية ٢ / ٥٩) باسم « المسترجل في الكنى » وأشار إلى نسخة منه في خزانة (لي) الإنكليزي .

٣٨ ـ وللذهبي كتاب ثالث في الكنى عنوانه : « **ذكر مَن اشتُهر بكُنيته من الأعيان** » ، وقف بشار معروف على نسخةٍ منه في مكتبة تشستر بتي برقم (٣٤٥٨) ، وتساءل عن علاقته بكتاب المرتجل السابق ذكره (انظر الذهبي ومنهجه : ١٦٨ و ١٨٢) .

٣٩ ـ المُنى في الكنى : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، ذكره الكتاني في المستطرفة .

٤٠ ـ مُزيل نقاب الخفا عن كُنى ساداتنا بني الوفا : للمرتضى الزَّبيدي (ت ١٢٠٥) ، ذكره في مادة كنى من التاج ؛ فوصفه بأنه رسالة نفيسة في بابها لم يُسبق إليها . ثم ذكره بروكلمان في تاريخه (الملحق ٢ / ٣٩٨ من النسخة الألمانية) .

يُضاف إلى ذلك كلّه ثلاثة أنواع من البحوث في الكنى ؛ قد يحسنُ التنبيهُ إليها في مقام الإحصاء والاستقصاء في هذا الباب وهي :

أولاً ـ ما ذيَّلَ به المصنِّفون في التاريخ والرجال كتبهم وموسوعاتهم بأجزاء خاصة بالكنى والألقاب .

ثانياً ـ ما صدَّرَ به المصنّفون في الصحابة وعامة كتب الرجال كلامهم في التراجم بذكر الكنى والاختلاف فيها إنْ وُجد .

ثالثاً ـ ما ورد في القاموس وشرحه من فوائد في ضبط الكنى والأسماء .

٤ ـ نظرة عامة إلى التصنيف في الكنى

نشأ البحث في الكنى في أثناء البحث في الإسناد ، وكان ظهور مصنفاته مبكراً عاصرَ بدايات التصنيف في علم الرجال . ثم نما وتفرع مع نمو الصناعة الحديثية ؛ فكان استجابةً مناسبةً لتكاثر الأسانيد وتعقّدها في الدواوين الحديثية من جهة ، ولتطور التصنيف في علوم الحديث من جهة أخرى .

وكذلك نستطيع أن نرصد في تطور التصنيف في الكنى ثلاث مراحل :

الأولى ـ مرحلة البدايات : وتبدأ من مطلع القرن الثالث ، ومثالُها لدينا كتابا البخاري ومُسلم .

الثانية ـ مرحلة التوسع والتفرع : وتبدأ من مطلع القرن الرابع ، ويمثّلها كتب النَّسائي والدُولابي والحاكم ومَن تبعهم .

الثالثة ـ مرحلة التلخيص والاستدراك : وتبدأ من أواخر القرن الخامس حتى أوائل القرن العاشر ، وكانت هذه المرحلة فيما يظهر غاية المطاف في تطور هذا الفن .

ثم إن التصنيف في الكنى دار حول محورَيْن اثنين : التصنيف مُلحقاً بكتب الرجال ، والتصنيف مستقلاً في كتب مفردة ، وقد عمل بعض المصنّفين في النوعين معاً .

وجديرٌ بالذكر أن المقارنة بين التقسيمات التي ابتكرها ابنُ الصلاح في هذا الفنّ ، وبين عنوانات بعض الكتب والأجزاء فيه[1] تكشف بصراحة أنه استفاد بعض الأقسام من بعض تلك العنوانات .

ويبدو أن هذا اللون من التصنيف كان بحكم مادة بحثه قريب المدى ضيّق الأفق ؛ ولذلك عاش ما عاش وثيق الصلة بالنبع الذي صدر عنه وهو علم الرجال ، عاش في كنفه تارةً وبجواره تارةً أخرى ، لكنه لم يستطع الخلاص من جاذبية فلكه ، كما لم يخلص في الوقت نفسه من الاختلاط : مرةً بالألقاب كما في كتب ابن مَنْده وابن الفَرَضي والحاكم النيسابوري وأبي بكر الشيرازي ، ومرةً بالمؤتلف والمختلف كما

---

(١) انظر الصفحات : ١٠ ـ ١١ ، ١٣ ـ ١٦

في كتاب الأمير ابن ماكولا المسمّى « الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب » . بل نستطيع القول إنه حين اتسعت المصنَّفات في الكنى وعظمتْ ما كانت في الحقيقة غير لونٍ من ألوان التصنيف في الرجال .

ومن هنا اختلف مآلُ التصنيف في الكنى عن مآل التصنيف في المشتبه ؛ إذ رجع فنّ الكنى فصبَّ ذخائره في الأصل الذي كان قد تفرع منه بدخوله في الموسوعات الرجالية المتأخرة ، على حين انتهى علم المشتبه إلى شيءٍ من الاستقلال ، ظهرتْ آثارُه في السِفْرَيْنِ العظيمين : توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢) ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) .

٥ ـ ترجمة الإمام مُسْلم رحمه الله وذكر آثاره

هو أبو الحسين مُسْلم بن الحجّاج بن مُسْلم القُشَيري النَيْسابوري . وُلد في نَيْسابور ، قيل : سنة أربعٍ ومائتين . ورحل إلى الحجاز والعراق ومصر والشام ، وقدم بغداد غير مرة . تُوفي في نصر آباد بظاهر نَيْسابور ، لخمسٍ بقينَ من رجب سنة إحدى وستين ومائتين .

وتجد ثَبَتاً بمصادر ترجمته في : أعلام الزركلي ٨ / ١١٧ ـ ١١٨ ، ومعجم كحالة ١٢ / ٢٣٢ ـ ٢٣٣ ، وتاريخ سزكين (النسخة المعرّبة / ط ١٩٧٧م) ج١ / ٢١٠ ، وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر (نسخة البرزالي الأزهرية / مج ١٩ / ل ١١١ ب ـ ١١٤ب) لم تذكرها المراجع السابقة .

آثاره :[١]

تنوّعت المصادر الدالّة على آثار الإمام مُسْلم ، ومع ذلك لم تُحط علماً إلا بالأقلّ منها كما يبدو ، وقد انقسمتْ إلى أربع زُمر على النحو الآتي :

الأولى ـ ماأورد الذهبي في سير أعلام النبلاء وتذكرة الحفّاظ ، نقلاً عمّا ذكره الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥) من مصنّفات مُسْلم ، فعَدَّ منها واحداً وعشرين كتاباً ، وختمها بقوله : « ثم سرد الحاكم تصانيف له لم أذكرها ».

هذه المجموعة من الأسماء تُمثّل جُمهور ماعرفنا من آثاره ، وهي التي نقلها الصفدي عن شيخه

---

(١) استعنتُ في ذكر آثاره بالمراجع التالية : أسردها وفق ترتيب طبقات المصنّفين :
الفهرست لابن النديم (ط فلوجل) ، تسمية ماورد به الخطيب البغدادي دمشق من الكتب (نقلاً عما ورد في كتاب « الخطيب البغدادي » ليوسف العش) ، المنتخب من تحبير السمعاني (المنشور في بغداد باسم التحبير في المعجم الكبير) ، فهرست ابن خير الإشبيلي ، برنامج شيوخ الرُعيني (ط وزارة الثقافة بدمشق) ، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ، سير أعلام النبلاء للذهبي (مصوّرة المجمع بدمشق) ، تذكرة الحفّاظ له ، الوافي بالوفيات للصفدي (مصوّرة المجمع بدمشق) ، تهذيب التهذيب لابن حجر ، فهرست مرويات ابن حجر (نسخة الظاهرية) ، الإعلان بالتوبيخ للسخاوي (نقلاً عما ورد في كتاب « علم التاريخ عند المسلمين » لروز نثال) ، المنهج الأحمد للعُليمي (مصوّرة المجمع بدمشق) ، كشف الظنون للحاج خليفة ، هدية العارفين ، الرسالة المستطرفة (ط دار الفكر بدمشق) ، تاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين (النسخة المعربّة / ط ١٩٧٧ م) ، المنتخب من مخطوطات الحديث لمحمد ناصر الدين الألباني .

الذهبي ، فذكر في الوافي ما كان مذكوراً منها في سير أعلام النبلاء ، ومن المنتظر أنه قد تناقلها آخرون كذلك .

الثانية - ماورد في أثبات المسموعات والمرويّات وكُتب المشيخات مقترناً بأسانيده إلى مسلم ؛ أمثال : ماوردَ به الخطيب البغدادي دمشق من الأجزاء المرويّة والمصنَّفات ، وتحبير السمعاني ، وفهرست ابن خير الإشبيلي ، وبرنامج شيوخ الرُعيني ، وفهرست مرويات ابن حجر .

وقد أفادت كتب الخطيب ومرويات ابن حجر زيادة أربعة أسماء أخرى .

الثالثة - ماتناثر في المراجع التي تنوعت مصادر أخبارها ؛ أمثال : فهرست ابن النديم ، وتهذيب النووي ، وتهذيب ابن حجر ، والإعلان بالتوبيخ للسخاوي ، والمنهج الأحمد للعُليمي - والظاهر أنه نقل من كتاب النووي - وكشف الظنون للحاج خليفة ، وهدية العارفين للبغدادي ، والرسالة المستطرفة للكتاني .

وقد أضافت كتب ابن النديم والسخاوي والبغدادي ثلاثةً أخرى .

الرابعة - ماحوته خزائن المخطوطات من نُسخ أو كتب لم تذكرها المصادر السابقة ؛ مثل : الجزء في رجال عُروة بن الزُبير وجماعة من التابعين ، الموجود في ظاهرية دمشق[1] .

وقد يُنبّه ظهور هذا الجزء إلى قصور تلك المصادر في إحصاء آثار مسلم ، كما يفتح في الوقت نفسه باب الأمل بظهور كتب أخرى على شاكلته بإذن الله .

وكذلك نخلص إلى القول بأن التنوع المذكور لم يُضف إلى رصيد ماعرفنا كبير عددٍ ، إنما طرح مشكلةً كان لابدّ من طرحها ، وهي تعدّد الأسماء للكتاب الواحد .

وهذه المشكلة تتصل من جانبٍ بتكوين مكتبة مسلم ؛ من حيث تفاوتُ النُسخ المنسوبة إليه تبعاً لاختلاف الرواة عنه ، أي بتطور تأليفه لكتبه . بل تتصل بمناهج التصنيف لدى المحدّثين بعامّة ، وماتعلّق منها بتجزئة الكتب ، أو بعنوانات الأجزاء وأسماء المصنَّفات .

وتتصل من جانبٍ آخر بتصرّف بعض أصحاب الفهارس ومؤلّفي كتب الرجال في أسماء بعض الكتب والرسائل المنسوبة إلى المصنّفين .

وبناءً على ذلك فقد اتَّبعتُ في سرد الأسماء النهج التالي :

---

(١) وتبقى أربعة أسماء لتمام المعدود من كتبه : بعضها مكرر وبعضها لا صلة له به .

١ ـ جعلتُ الأرقام للعنوانات بصرف النظر عن الكتب .

٢ ـ جمعتُ العنوانات المتجاذبة بعضها إلى بعض لتسهيل المقارنة بينها ، ومن ثَمَّ التمهيد لمعرفة الكتب وإحصائها على وجه التقريب .

٣ ـ بدأتُ بذكر الموجود من الكتب ، وأتبعتُه بذكر المفقود منها .

٤ ـ اعتمدتُ في إثبات عنوان الكتاب ـ في القسم الأول ـ على المخطوطة . وفي القسم الثاني على المصدر الأقدم ، وأحياناً على الاسم الأشهر الذي التقتْ عنده معظم المراجع . ثم ذكرتُ التقلبّات اليسيرة الواردة في سائر المراجع .

أ ـ الموجود :

١ ـ الجامع الصحيح :

وذُكر في السِيَر والوافي والمنهج الأحمد باسم « المسند الصحيح » . واقتصرتْ بعض المراجع على تسميته بـ « كتاب الصحيح » ، أو « صحيح مُسْلم » وهو الذي ثبتَ على غلاف المطبوعة .

والكتاب أشهر من أن يُعرَّف ، ومخطوطاتُه ومطبوعاتُه مبثوثة في كافة خزائن المخطوطات والمكتبات العربية تقريباً ، ونخصّ بالذكر الطبعة التي نشرها محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في خمس مجلّدات (القاهرة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م) .

٢ ـ كتاب التمييز :

ذُكر في جملة ما ورد به الخطيب دمشق (انظر : الخطيب البغدادي / ص٩٥ / رقم ٦٩) ، وفي تحبير السمعاني ٢ / ٢٨٣ ، وفهرست ابن خير ٢١٢ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، وسير النبلاء ٨ / ٢٨٠ ، وتذكرة الحفّاظ ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وفهرست مرويات ابن حجر ١١٤ / أ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ٤٨٥ و ١٤٠٥ . وقد وصلنا الجزء الأول منه : ذكره الأستاذ الألباني في المنتخب ٤٠٨ ، والدكتور سزكين في التاريخ ١ / ٢٢٢ . وصدر في مطبوعات جامعة الرياض ؛ بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي سنة ١٣٩٥هـ .

٣ ـ الكنى والأسماء :

وهو اسمه الثابت على غلاف المخطوطة ، وفي برنامج شيوخ الرُعيني ٤٤ .

وورد في : فهرست ابن النديم ٢٣١ ، وكتب الخطيب (انظر كتابه / ص١٠٧ / رقم ٣٢٦) ،

وفهرست ابن خير ٢١٢ ، وتذكرة الحفّاظ ٥٩٠ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ مقلوباً : « الأسماء والكنى » . وفي سير النبلاء ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ باسم : « الأسامي والكنى » . وفي تحبير السمعاني ٢ / ٢٠١ ، وتهذيب ابن حجر ١٠ / ١٢٧ ، وفهرست مروياته ١٢١ / ب ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ١٤٥٣ ، والرسالة المستطرفة باسم : « الكنى » فحسب .

وأشار ابن خير الإشبيلي إلى أنه في « أربعة أجزاء » ، ووصفه ابن حجر في التهذيب بأنه « مُختصر » ، وسنعود إلى ذكره بشيءٍ من التفصيل .

٤ ـ الطبقات :

ذكر في : فهرست ابن النديم ٢٣١ ، وكتب الخطيب (انظر كتابه / ص١٠٩ / رقم٤٠٥) ، وفهرست ابن خير ٢٢٥ ، وبرنامج الرُّعيني ٤٤ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والسيَر ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، والتهذيب لابن حجر ١٠ / ١٢٧ ، والإعلان للسخاوي (ص٦٨٤ من كتاب روزنثال) ، والرسالة المستطرفة ١٣٨ .

وورد في كشف الظنون ١٠٩٩ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ باسم : « طبقات الرواة » . وفي تهذيب النووي ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ باسم : « طبقات التابعين » .

وصفه السخاوي بقوله : « واقتصر فيها ـ يعني الطبقات ـ على الصحابة والتابعين ، وبدأ كل قسمٍ منها بالمدنيين ، ثم بالمكيين ، ثم بالكوفيين ، ثم بالبصريين ، ثم بالشاميين والمصريين ، وغير ذلك . ولم يترجمهم ، بل اقتصر على تجريدهم » . وأشار ابن خير الإشبيلي إلى أنه في « جزء كبير » . ونعته ابن حجر في التهذيب بأنه « مختصر » .

توجد منه نسخة في مكتبة سراي أحمد الثالث باستانبول (برقم ٦٢٤ / ٢٦ « من ٢٧٩أ ـ ٢٩٧ب » يرجع تاريخها إلى سنة ٦٢٨هـ) ذكرها الدكتور سزكين في تاريخه ١ / ٢٢٢ . وثانية في المجمع بدمشق بخط عبد الغني النابلسي ، كتبها سنة ١٠٩٧هـ ، أطلعني عليها الصديق الأستاذ محمد مطيع الحافظ .

٥ ـ رجال عروة بن الزُّبير وجماعة من التابعين وغيرهم :

من مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق (مجموع ٥٥ / ١٣٩ ـ ١٤٦) سنة ٤٦٣هـ ، بخط الخطيب البغدادي وسماعه ، ذكرها الألباني في المنتخب ٤٠٩، وسزكين في التاريخ ١ / ٢٢٢ .

والكتاب منشور في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٤ / ج١ / ص١٠٧ ومابعدها) .

٦ ـ المنفردات والوحدان :

ذكره سزكين في التاريخ ١ / ٢٢٢ وأشار إلى نسختين منه : الأولى في بانكيبور بالهند (برقم ٦٩١) في ستٍّ وعشرين ورقة . والثانية في السعيدية بحيدر آباد (برقم : حديث ٣٥٢ / من ٦٦ب ـ ٧٩ب) . وأنه طُبع في أكرا بالهند سنة ١٣٢٣هـ طبعة حجر .

وأظنّه الآتي بعد بالأرقام : ٧ و ٨ و ٩

ب ـ المفقود :

٧ ـ الأفراد :

مذكور في السِيَر ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وسمّاه ابن النديم في الفهرست ٢٣١ : « المفرد » . وذكره ابن خير في فهرسته ٢١٢ فقال : « كتاب الأفراد في ذكر جماعةٍ من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ؛ ليس لهم إلا راوٍ واحد من الثقات » .

والغالب على الظنّ أنه المذكور آنفاً برقم (٦) أو بعضه ، وانظر الرقمين التاليين .

٨ ـ الوحدان :

مذكور ـ مع ماقبله ـ في السِيَر والتذكرة والوافي وهدية العارفين ، وسمّاه ابن النديم : « كتاب الأوحاد » ، واقتصر خليفة في كشف الظنون ١٤٦٩ على ذكره دون سابقه .

والغالب على الظنّ أنه المذكور آنفاً برقم (٦) أو بعضه ، وانظر الرقم التالي .

٩ ـ مَن ليس له إلا راوٍ واحد :

مذكور ـ مع الكتابين السابقين ـ في السِيَر والتذكرة والوافي وهدية العارفين . وذُكر دونهما في تهذيب النووي ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ . وذكره صاحب الكشف مع الذي قبله . وخلطه ابن خير بكتاب « الأفراد » كما مرّ ، ولم يذكره ابن النديم البتة .

والغالب على الظنّ أنه المذكور آنفاً برقم (٦) والله أعلم .

١٠ ـ أفراد الشاميين :

له ذكر في : التذكرة ٥٩٠ ، والسِيَر ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١١ ـ الأقران :

له ذكر في : التذكرة ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١٢ ـ الإخوة والأخوات :

ذُكر في جملة الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق (انظر كتاب الخطيب البغدادي / ص١٠٤ / رقم٢٥٩) . وورد في كشف الظنون ١٣٨٧ باسم « كتاب الإخوة » .

١٣ ـ انتخابه على أبي أحمد الفرّاء :

ذُكر في فهرست مرويات ابن حجر ١١٣ / أ . وأبو أحمد الفرّاء هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي ، الحافظ النيسابوري (١٧٧ ـ ٢٧٢) روى عنه مُسْلم في غير صحيحه . مُترجَم في التهذيب ٩ / ٣١٩ ، والخلاصة ٣٤٩ .

١٤ ـ الانتفاع بأُهُب السباع :

له ذكر في : السِيَر ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وكشف الظنون ١٧٥ .

وورد في تهذيب ابن حجر ١٠ / ١٢٧ ، وموضع آخر من الكشف ١٣٩٩ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والرسالة المستطرفة ٤٦ باسم : « الانتفاع بجلود السباع » .

١٥ ـ أولاد الصحابة :

له ذكر في : السِيَر ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١٦ ـ أوهام المحدّثين :

لـه ذكر في : تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والسِير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ٢٠٢ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

١٧ ـ التاريخ :

له ذكر في : فهرست ابن النديم ٢٣١ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١

١٨ ـ الجامع على الأبواب :

قال الحاكم أبو عبد الله : رأيتُ بعضه بخطّه .

له ذكر في : السِير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

وورد في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ باسم : « الجامع الكبير على الأبواب » .

وسمّاه الكتاني في المستطرفة ٤١ : « جامع مُسْلم » .

١٩ ـ حديث عمرو بن شعيب :

له ذكر في : التذكرة ٥٩٠ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

وذُكر في جملة ماورد بـه الخطيب دمشق (انظر كتـابـه / ص١١٠ / رقم٤١٦) بعنوان : « كتـاب مُسْلم في عمرو بن شعيب » . وورد في السِير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ بعنوان : « كتـاب عمرو بن شعيب » . وانظر الرقم التالي .

٢٠ ـ جزء فيه ماستنكر أهل العلم من حديث عمرو بن شعيب لمسلم بن الحجّاج :

ذُكر في فهرست مرويات ابن حجر ١١٤ / ب ، وكأنه بعض الذي سبقه .

٢١ ـ رباعيات في الحديث :

تفرّد بذكرها البغدادي في هدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والظاهر أنه قد وهم ، بدليل إشارة الكتـاني في المستطرفة ٩٨ إلى « رباعيات مُسْلم في صحيحه » ، ونسبتهـا في تـاريخ سزكين ١ / ٢١٧ ـ ٢١٨ إلى محمد بن إبراهيم الواني المتوفى سنة ٧٣٥هـ .

٢٢ ـ رواة الاعتبار :

تفرّد بذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ (انظر النسخة المنشورة في أثنـاء كتـاب علم التـاريخ عند المسلمين لروزنتال ، ص٥٨٩) ، وكأنما تابعه الـدكتور العمري فـذكره في بحوثـه في تـاريخ السنّـة المشرَّفة (ص١٠٣) .

والظـاهر أن السخـاوي قـد وهم ، بـدليـل اضطرابـه في النسبـة ، قـال : « ولمسلم رواة الاعتبـار وللنَّسائي التمييز » ، فجعل التمييز للنسائي مع أنه لمسلم لا غير .

٢٣ ـ سؤالاته أحمد بن حنبل :

ورد في التـذكرة ٥٩٠ ، والسِيَر ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ . وفي هـديـة العـارفين ٢ / ٤٣١ : « السؤالات عن أحمد بن حنبل » .

٢٤ ـ العلل :

له ذكر في تهـذيب الأسماء واللغـات ٢ / ٩١ ، وتـذكرة الحفـاظ ٥٩٠ ، والسير ٨ / ٢٨٠ ، والوافي

٢٤ / ١٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وكشف الظنون ١١٦٠ وفيه « علل الحديث » ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والرسالة المستطرفة ١٤٧ .

٢٥ ـ كتابه في معمر :

ذُكر في جملة الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق (انظر : الخطيب البغدادي / ص ١١٠ / رقم ٤١٨) .

٢٦ ـ كتاب المخضرمين :

له ذكر في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، وتذكرة الحفّاظ ٥٩٠ ، وسير النبلاء ٨ / ٢٨٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ .

٢٧ ـ المسند الكبير على الرجال :

قال الحاكم أبو عبد الله : ما أرى أنه سمعه منه أحد .

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ ، والرسالة المستطرفة ٦١ .

وورد في تهذيب الأسماء واللغات ٢ / ٩١ ، والمنهج الأحمد ١ / ٦٤ باسم « المسند الكبير على أسماء الرجال » .

وأشار إليه ابن حجر في التهذيب ١٠ / ١٢٧ بهذه العبارة : « وقيل إنه صنَّفَ مُسنداً كبيراً على الصحابة لم يتمّ » ، وفي الحاشية : « لم يُنشر » .

٢٨ ـ معرفة شيوخ مالك والثوري وشُعبة :

ذُكر في جملة الكتب التي ورد بها الخطيب البغدادي دمشق (انظر : الخطيب البغدادي / ص١١٠ / رقم ٤١٧) .

وورد في فهرست ابن خير ٢١٣ بعنوان : « تسمية شيوخ مالك وسفيان وشعبة » . وانظر الأرقام الأربعة التالية .

٢٩ ـ مشايخ مالك :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وكأنه بعض الذي سبقه ، وانظر الرقم التالي .

٣٠ ـ مسند حديث مالك :

أشار إليه ابن حجر في التهذيب ١٠ / ١٢٧ بقوله : « ومسند حديث مالك ؛ وذكره الحاكم في المستدرك في كتاب الجنائز استطراداً » .

قلت : والمذكور في المستدرك ١ / ٣٥٢ هو : « قال الحاكم : وعندي حديثُ مالك جمعُ مُسْلم بن الحجاج ، بدأ بهذا الحديث من شيوخ مالك » ، فدلَّ على أن المقصود بكلام ابن حجر هو عين المذكور برقم ٢٩ .

٣١ ـ مشايخ الثوري :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وأظنّه بعض المذكور برقم ٢٨ .

٣٢ ـ مشايخ شعبة :

له ذكر في : السير ٨ / ٢٨٠ ، والتذكرة ٥٩٠ ، والوافي ٢٤ / ١٤٦ ، وهدية العارفين ٢ / ٤٣١ . وأظنّه بعض المذكور برقم ٢٨ .

٣٣ ـ معرفة رواة الأخبار :

ذُكر في فهرست مرويات ابن حجر ١٢٤ / أ .

٦ ـ كتاب الكنى والأسماء لمسلم

أ ـ صلة ما بينه وبين التاريخ الكبير للبخاري :

قال أبو أحمد الحاكم في كتابه في الكنى :

« عبد الله بن الدَيْلَمي أبو بُسْر ، وقال البخاري ومسلم فيه : أبو بِشْر ـ بشين مُعجمة . قال الحاكم : وكلاهما أخطأ في علمي ، إنما هو أبو بُسْر ، وخليقٌ أن يكون محمد بن إسماعيل مع جلالته ومعرفته بالحديث اشتبه عليه ، فلما نقله مُسْلم من كتابه تابعه على زلّته .

ومَن تأمَّلَ كتاب مُسْلم في الأسماء والكنى علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة ، حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهلُ عَدُّه ، وتجلَّدَ في نقله حَقَّ الجَلادة إذ لم ينسبه إلى قائله .

وكتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ كتابٌ لم يُسبق إليه ، ومَن ألّف بعده شيئاً من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يستغنِ عنه ، فمنهم مَن نسبه إلى نفسه مثل أبي زُرْعة وأبي حاتم ومُسْلم ، ومنهم مَن حكاه عنه ، فالله يرحمه فإنه الذي أصَّلَ الأصول »[١] .

لابدّ قبل مناقشة هذا القول من دفع وهمٍ وقع فيه بعض الباحثين الأفاضل ؛ وهو الظنّ بأن الحاكم إنما يعني بكلامه أن كتاب الكنى لمسلم منقول من كتاب الكنى للبخاري دون سائر التاريخ الكبير[٢] ، ولعل السبب في هذا الوهم هو الاعتماد في نقل العبارة السابقة على تهذيب ابن حجر وقد وردتْ فيه مختصرةً[٣] ، فإن القسم الأخير من كلام الحاكم صريح الدلالة على أن المقصود بكتاب البخاري هو التاريخ كلّه ليس الكنى فحسب . بل إن عبد الله بن الدَيْلَمي هذا مذكور في أثناء التاريخ (٥ / ٨٠) ولا ذكر له في جزء الكنى بآخر التاريخ . ولعل من المناسب هنا أن ننقل تعليق المعلِّمي اليماني رحمه الله على كلام الحاكم أبي أحمد ؛ قال[٤] :

---

(١) طبقات الشافعية ٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦

(٢) بحوث في تاريخ السنّة المشرَّفة ، للدكتور أكرم العمري (ط الثالثة) ١٢٧

(٣) تهذيب التهذيب ٥/٣٥٨

(٤) التاريخ الكبير للبخاري : كتاب الكنى ٩/٩٦

« أراد بكتاب البخاري التاريخ مع هذا الجزء من الكنى ، نقل مُسْلم كُنى مَن عُرفتْ أسماؤهم من التاريخ ، وكنى مَن لم تُعرف أسماؤهم من هذا الجزء » .

بعد هذا التنبيه العارض ننتقل لمناقشة ماورد على لسان الحاكم من اتهام فنقول :

أولاً - إن آثار التاريخ الكبير للبخاري شاملة لمسلم ولغيره : ففي المسألة المذكورة آنفاً تابعهما الدولابي صاحب الكنى ، فسلكَ عبد الله الدَيْلَمي في مَن كنيته أبو بشر[1] .

ثم إن أبا زُرْعة وأبا حاتم الرازيين قد تبعا البخاري في تاريخه كما ورد على لسان الحاكم بآخر عبارته السابقة ، ثم أكّده في العبارة التالية بقوله[2] :

« كنتُ بالريّ وهم يقرؤون على ابن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل ، فقلتُ لابن عبدويه الورّاق : هذه ضحكة ، أراكم تقرؤون كتاب التاريخ للبخاري على شيخكم على الوجه ، وقد نسبتموه إلى أبي زُرْعة وأبي حاتم ، فقال : ياأبا أحمد إن أبا زُرْعة وأبا حاتم لما حُمل إليهما تاريخ البخاري قالا : هذا علمٌ لا يُستغنى عنه ، ولا يحسنُ بنا أن نذكره عن غيرنا ، فأقعدا عبد الرحمن يسألهما عن رجلٍ بعد رجل ، وزادا فيه ونَقَصا » .

والكلام نفسه يصدقُ على الترمذي في بعض كتبه ، فقد تحدث الحافظ ابن رجب عن مصادر الترمذي في كتاب العلل فقال[3] :

« وأما التواريخ والعلل والأسماء ونحو ذلك ، فقد ذكر أن أكثر كلامه فيه استخرجه من كتاب تاريخ البخاري ، وهو كتاب جليل لم يُسبق إلى مثله ، رحمه الله ورضي عنه ، وهو جامع لذلك كلّه » .

بل إن الحاكم نفسه لم يُفلت من أثر التبعية لتاريخ البخاري ، فقد عدّ الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه « فتح الباري » تصانيف البخاري إلى أن قال[4] : « وكتاب الكنى : ذكره الحاكم أبو أحمد ونقل منه » ، وفي « تعجيل المنفعة » لابن حجر أيضاً إشارات متناثرة تشي بتبعية الحاكم في الكنى لتاريخ البخاري[5] .

---

(١) الكنى والأسماء للدولابي ١٢٧/١

(٢) تذكرة الحفاظ ٩٧٨/٣

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (تحقيق صبحي السامرائي) ص٥٩ ، بواسطة كتاب « أبي زُرْعة الرازي » دراسة الدكتور سعدي الهاشمي ١٨٩/١

(٤) مقدمة فتح الباري (ط ميرية) ص٤٩٣ ، بواسطة بحث المعلّمي في كتاب الكنى للبخاري (انظر التاريخ الكبير ٩٦/٩)

(٥) انظر في التعجيل - على سبيل المثال - ص٤٨٢

ثانياً ـ مَن تأمل بإمعانٍ كتاب مُسْلم في الكنى وقارنه بتاريخ البخاري مقارنةً دقيقة وجد بحقٍ أن مُسْلماً لم يحذُ في كتابه هذا حذو البخاري في تاريخه ، ذلك لأنه جمع الشتات ورتّب الموادّ وتصرّف في عبارة البخاري بالحذف والإضافة . بل ليس من اليسير رصد كلّ ماقام به مُسْلم من إضافةٍ أو حذف أو ترتيب في الموادّ المنقولة ، حتى استحال بعضها جديداً لكثرة التغيير فيه .

ثالثاً ـ وقد يبدو جلياً من الزيادات الملحوظة في عبارة مُسْلم ومادته على ماورد في تاريخ البخاري وكناه أن ثمة موارد أخرى قد دخلت في كتاب مُسْلم ، وقد يحتاج الكشف عن تلك الموارد إلى تتبّعٍ دقيق وبحثٍ متّسع ، غير أن المقارنة بين ماورد في تاريخ أبي زُرْعة الدمشقي من كلامٍ في الكنى منسوبٍ إلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين[1] ، وبين ماورد في كنى مُسْلم من المادة نفسها ـ مما لم يُذكر في تاريخ البخاري ـ تُظهر تشابهاً قريباً مما وقع بين عبارتي البخاري ومُسْلم في الكنى الأخرى ؛ فهذا مايدعو إلى الظنّ بإفادته منها .

يُضاف إلى ذلك ماورد في كنى مُسْلم ـ في ترجمة أبي ثعلبة الخُشَني (ل18) ـ من قول الدارمي في اسم أبي ثعلبة ، ففيه إشارة إلى مورد آخر . والغالب على الظنّ أن المذكور أبو محمد الدارمي صاحب السُنن (ت٢٥٥) ، وربما كان أبا جعفر الدارمي (ت ٢٥٣) فقد كان عالماً بالرجال والعلل والتاريخ[2] والله أعلم .

ب ـ منهجه في ترتيب الموادّ وطريقة عرضه لها :

١ ـ معظم هذا الكتاب في كنى مَن عُرفت أسماؤهم ، وبذلك يأتي في الصف المقابل لكتاب البخاري في الكنى ؛ إذ كان معظمه في كنى مَن لم تُعرف أسماؤهم .

٢ ـ بنى مُسْلم الكتاب بعامة على الكنى والأسماء : يبدأ الترجمة بذكر الكنية ، وغالباً ماأردفها بذكر الاسم ، وقد يكتفي بذلك وكثيراً مايزيد . يُضيف أحياناً النسبة ، وتارةً يذكر موضع إقامة المترجَم أو لقبه ، وأحياناً تعريفاً موجزاً (مثلاً : صاحب العربية ، صاحب الرأي ، صاحب السَمَر ، مولى فلان ، شهد كذا) . وقد يزيد : « سمع » أو « عن » فيذكر بعدهما واحداً أو اثنين أو ثلاثةً من شيوخ المترجَم . وقد يزيد كذلك : « روى عنه » وبعدها واحد أو اثنان أو ثلاثة من الرواة عن المترجَم .

وقد يُلحق بآخر الترجمة حكماً نقدياً في الرجل المذكور ، وكلُّ مارأيتُ من هذه الأحكام

---

(١) تاريخ أبي زُرْعة الدمشقي (ط المجمع بدمشق) ٤٧٦/١ ـ ٤٨٥

(٢) انظر ترجمتيهما في سير أعلام النبلاء (مصوَّرة في المجمع) ٨ / ١٩٧ ـ ١٩٩ ، وأنساب السمعاني ٢٤٩/٥ ـ ٢٥٢

ـ وليست قليلة ـ إنما كان في الجرح بخاصة ، وعلى ذلك يصح اعتبار هذا الكتاب في عداد كتب الضعفاء أيضاً .

٣ ـ إذا كان للرجل أكثر من كنية ذكره في الموضعين ، وقد يُشير إلى ذلك أحياناً بقوله : « وقد ذكرناه » .

٤ ـ أما الصحابة فقد التزم بالنص على تمييزهم من سائر المترجَمين بعبارة « له صحبة » أو « صاحب رسول الله ﷺ » ، وقد يُشير إلى طبقاتهم بالعبارات الآتية :
« شهد بدراً مع رسول الله ﷺ » ، أو « كاتبُ رسول الله ﷺ » ، أو « مولى النبي ﷺ » أو « سمع النبي ﷺ » ، أو « رأى النبي ﷺ » ، أو « قال ـ يعني الصحابي : جاءنا كتاب النبي ﷺ » .

٥ ـ التزمَ فيما يظهر من تصفح الكتاب بحدٍ أقصى للترجمة لا يزيد عليه ، وهو عشرون كلمة ـ بعد حذف « ابن وأبو » . وبصورةٍ أوضح نستطيع أن نقول إنه التزم في جمهرة الترجمات بسطرٍ واحد ، قد تنقصُ الترجمة عن السطر وتبقى مع ذلك ـ في معظم الأحيان ـ في سطرٍ مفرد ، وقد تزيد عليه قليلاً فيتمّ استيعاب الترجمة بسطر بشيءٍ من لزّ الكلمات بعضها إلى بعض .

قد يكون في هذا الأمر شيءٌ من عمد ناسخ بعض النُسخ ، لكنه عند التحقيق موافقٌ لشكل مادة الأصل ، وقد أضفى هذا الشكل على نسختنا مظهر الفَهْرَسَة ، إذ يكفي المراجع فيها أن ينظر في أوائل الأسطر ليصل إلى مبتغاه بسرعةٍ ويُسْر . وهنا قد يسبق إلى الذهن هذا السؤال : تُرى هل كان شيءٌ من هذا التيسير على القارئ من منهج مُسْلم رحمه الله ؟ أكبر الظنّ أنه كذلك ، وبخاصةٍ حين ننظر بإمعانٍ في تنظيمه المتقن للكتاب .

٦ ـ وبناءً على ماسبق فقد اختلف مُسْلم عن البخاري ـ في التصنيف في الكنى ـ في ثلاث نواحٍ : في عدم روايته شيئاً قطّ في أثناء الترجمة ، ثم فيما سمّيناه التزاماً بالسطر الواحد في الترجمة ، ثم في تنظيم مادة الكتاب وهو ماسنتحدث عنه في الفقرة التالية .

٧ ـ عند المقارنة بين كتابَيْ الشيخين في الكنى يظهر بوضوح أن كتاب مُسْلم أيسرُ تناولاً وأكثر تنظيماً من سَلَفهِ كتاب البخاري ؛ ذلك لأن البخاري فرّق ذكر الكنى بين أجزاء التاريخ وكتاب الكنى بآخر التاريخ ، وكرّر ذكر الرجل الواحد أحياناً في غير ما موضع . يُضاف إلى ذلك اضطراب التبويب في كتاب الكنى بخاصة ؛ إذ خلط بين الحرف عنوان الباب وزُمر الكنى المبدوءة به فسمّى الكلَّ باباً (مثلاً : باب الميم ، تحته عدّة أبواب : أبو محمد ، أبو مالك ، أبو مُسْلم ، أبو مريم ، أبو مُعاذ) ، بل خصّ في بعض الأحيان كلَّ ترجمةٍ ببابٍ مفرد مع اتفاق الكنية (مثلاً : باب / أبو ماجد

الحنفي ، باب / أبو ماجد الزيادي) . ولم يلتزم فيما سمّاه « باب الواحد » بنظامٍ معيّن ، يذكره مرةً ويتركه أخرى . ثم ختم الجزء بأسماء « مَن كان الغالب على اسمه كنيته وله اسم » فذكر تحت هذا العنوان نحواً من مائتي ترجمةٍ بلا ترتيب ، وبذلك صعبت المراجعة في هذا الكتاب .

على حين جمع مُسْلم الكنى في صعيد واحد ، ورتبها على حروف المعجم : الحرف هو العنوان ، وتحته جملة أبواب ، في كل باب مجموعة من الترجمات مبدوءة بكنية واحدة أوّلُها الحرف المذكور . وأصغرُ بابٍ فيه ترجمتان ، أما الآحاد فقد ألحقها بآخر كل حرف تحت عنوان « باب كنى شتى » ، وبذلك استقام له المنهج وخلص من الاضطراب .

٨ ـ بقي أن نذكر أن البخاري وقد رتّب تاريخه الكبير على حروف المعجم جعل آخر الحروف : الواو ، الهاء ، اللام ألف ، الياء . وقد تبعه في هذا الترتيب عدد من المحدِّثين الذين صنّفوا معجمات للرجال ؛ منهم : الدولابي (ت ٣١٠) في الكنى والأسماء ، والعُقَيلي (ت ٣٢٣) في الضعفاء ، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧) في الجرح والتعديل ، وأبو نُعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) في تاريخ أصبهان ، والخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) في تاريخ بغداد ، والأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٥) في الإكمال ، وأبو سعد السمعاني (ت ٥٦٢) في الأنساب ، وأبو القاسم بن عساكر (ت ٥٧١) في تاريخ دمشق .

وقد تبع مُسْلم في الكنى الترتيب عينه ؛ لكنه حذف « اللام ألف » من الحروف الأخيرة ؛ فألحقَ مَن كنيته « أبو لاس » بآخر حرف اللام مخالفاً بذلك البخاري . وقد تبعه في الفصل بالهاء بين الواو والياء : الطبراني (ت ٣٦٠) في المعجم الصغير ، وعبد الغني بن سعيد (ت ٤٠٩) في المؤتلف ، والزمخشري (ت ٥٣٨) في الأساس والفائق والمستقصى ، وابن الأثير (ت ٦٠٦) في النهاية في غريب الحديث ، وياقوت الحموي (ت ٦٢٦) في مُعْجَمَيْ الأدباء والبلدان .

٧ - رواة الكنى عن أبي حاتم مكي بن عَبْدان ؛ عنه :

اختصّ برواية هذا الكتاب عن مُسْلم راويتُه مكّي بن عَبْدان النَيْسابوري ؛ فرواه عنه بالتالي طائفة من المحدِّثين من بلده ، وقد عرفنا من هذه النسخة وسماعاتها أسماء أربعةٍ ممن روى الكتاب عن ابن عَبْدان عن مُسْلم رحمه الله . وهذا تعريف وجيز بالخمسة معاً ؛ مُرَتَّبين على سنيِّ وفياتهم .

١ - مكّي بن عَبْدان (٢٤٢ - ٣٢٥) :

هو مكّي بن عَبْدان بن محمد بن بكر بن مُسْلم ؛ أبو حاتم التميمي النيسابوري . وصفه الذهبي في السيَر بقوله : « المحدِّث الثقة المتقن » ، وفي التذكرة بقوله : « محدِّث نَيْسابور » .

سمع من مُسْلم وجماعة ، وروى عنه كافة أهل بلده . وقدم بغداد فحدَّث بها ، كما قدم خراسان وحدَّث بها كذلك .

روى عدّة كتب من مؤلّفات مُسْلم ؛ نذكر منها : كتاب التمييز ، وكتاب الكنى والأسماء ، والأفراد ، ورجال عُروة بن الزُبير .

[مترجَم في : تاريخ بغداد ١١٩/١٣ - ١٢٠ ، وسير أعلام النبلاء (مصوَّرة المجمع بدمشق) ١٠ / ١٦ - ١٧ ، والعبر ٢ / ٢٠٥ (بتحريفٍ يسير) . وله ذكر في : تذكرة الحفّاظ ٨٢٢ ، وطبقات الشافعية ٣ / ١٨٣ ، ٣٠٣ (ومواضع أخرى) ، وفهرست ابن خير ٢١٢ - ٢١٣] .

٢ - أبو إسحاق المُزَكِّي (٢٩٥ - ٣٦٢) :

هو إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سختويه ؛ أبو إسحاق المُزكّي النَيْسابوري . قال الحاكم : هو شيخ نَيْسابور في عصره ، وقال عنه الخطيب البغدادي : كان ثقةً ثَبْتاً مُكثراً مُواصلاً للحجّ ، انتخب عليه ببغداد أبو الحسن الدار قطني ، وكتبَ عنه الناسُ بانتخابه علماً كثيراً . وروى ببغداد مُصنَّفات أبي العباس السرَّاج ، وتاريخ البخاري الكبير ، وعُدةً من كتب مُسْلم بن الحجاج .

قلت : وفي الظاهرية بدمشق : مجلس من أماليه ، والجزء الأول مما انتقاه الدارقطني من فوائده .وقد حملتْ نسختنا هذه روايات وزيادات في الحواشي تفردَّتْ بها نسختـه ، وسماعاً بآخرها يتصل بسنده في رواية الكتاب .

[مترجم في : تاريخ بغداد ٦ / ١٦٨ ـ ١٦٩ ، والأنساب واللباب (المزكّي) ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١٨٥ ـ ١٨٦ ، والعبر ٢ / ٣٢٧ ، والشذرات ٣ / ٤٠ ـ ٤١ ، ومعجم المؤلفين ١ / ١١٠ . وانظر المنتخب من مخطوطات الحديث للأستاذ الألباني : ص١٣١] .

٣ ـ أبو محمد بن أبي حامد (٣٠٢ ـ ٣٧٢) :

هو المحدّث الثقة عبد الله بن أحمد بن جعفر ، أبو محمد بن أبي حامد الشيباني النَيْسابوري .

قال عنه الخطيب البغدادي : كان له ثروة ظاهرة فأنفق أكثرها على العلم وأهل العلم ، وفي الحجّ والجهاد ، وغير ذلك من أعمال البرّ ، وكان من أكثر أقرانه سماعاً للحديث . وخرج إلى هراة ، وسمع ببغداد ، وكتب بمكة ، وكان وروده بغداد ثلاث دفعات ؛ حدَّثَ في الآخرة منهنَّ .

قلت : ونسختنا هذه منقولة من نسخته ، ومقروءة عليه في بغداد سنة (٣٤٧) بعد رجوعه من الحج ، وكان هو قرأ الكتاب على أبي حاتم مكي بن عَبْدان سنة (٣١٦) .

[مترجَم في : تاريخ بغداد ٩ / ٣٩١ ـ ٣٩٢] .

٤ ـ أبو بكر الجَوْزَقي (٣٠٦ ـ ٣٨٨) :

هو الحافظ المجوِّد أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني المعدّل مُحدِّث نَيْسابور وصاحب الصحيح المخرج على صحيح مُسْلم ، وهو ابن أخت أبي إسحاق المزكّي (المذكور آنفاً برقم ٢) . سمع من خلقٍ كثير ؛ منهم مكي بن عَبْدان . وصنّف التصانيف ؛ منها كتاب المتفق الكبير في ثلاثمائة جزء .

فاقَ هذا الرجلُ أقرانه في رواية كتب مُسْلم ومصنّفاته ؛ فقد روى عن مكي بن عبدان : كتاب الكنى ـ قرأه عليه في مسجده في رجب سنة ٣٢٣ ـ كما روى عنه ثلاثة كتب أخرى لمسلم وهي : التمييز ، والأفراد ، ورجال عُروة بن الزُبير .

ثم فاقت روايتُه لكنى مُسْلم سائر الروايات ؛ إذ انتهتْ إليها نسخة الخطيب في تاريخ بغداد ، ونسخة ابن خير الإشبيلي في فهرسته ، ونسخة الروداني في صلة الخَلَف ، كما ثبتَ في نسختنا أَخْذُ بعض رواتها عنه[1] .

[مترجَم في عدّة مصادر أشارتْ إليها المراجع الآتية : تاريخ سزكين (النسخة المعرَّبة / ط١٩٧٧ م) ١ / ٣٤٧ ، أعلام الزركلي ٧ / ٩٩ ، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٤٠] .

---

(١) انظر : (ل 86) ثم (ل 100) .

٥ ـ **أبو سعيد بن حمدون (ت ٣٩٠) :**

هو محمد بن عبد الله بن حمدون ، أبو سعيد النَيْسابوري . كان مُحدِّثاً زاهداً مُجتهداً في العبـادة . نقل ابن عساكر في تاريخ دمشق من كتاب الكنى عن طريقه ، ثم إن نسختنا هذه قد تحوَّل إسنـادهـا إليه بفعل أحد مالكيها ؛ وسيأتي لذلك فضل بيانٍ في درس النسخة وتاريخها .

[مترجَم في : طبقات السبكي ٣ / ١٧٩ ، وطبقات الأسنوي ٢ / ٤٨٦ ـ ٤٨٧] .

مخطط رواية كتاب الكنى والأسماء

مُسْلم بن الحجاج القُشَيري النيسابوري

(٢٠٤ ـ ٢٦١)

مكّي بن عَبْدان التميمي النيسابوري

(٢٤٢ ـ ٣٢٥)

أبو إسحاق المُزكّي	أبو محمد بن أبي حامد	أبو بكر الجَوْزَقي	أبو سعيد بن حمدون
« نيسابوري »	« نيسابوري »	« نيسابوري »	« نيسابوري »
(٢٩٥ ـ ٣٦٢)	(٣٠٢ ـ ٣٧٢)	(٣٠٦ ـ ٣٨٨)	(ت ٣٩٠)

٨ ـ أثر الكتاب فيما بعده

قد يبدو هذا الأثر في عدة نواحٍ :

يبدو أولاً في تعدّد رُواته عن مكي بن عبدان ؛ وقد تحدّثنا عنه آنفاً .

ويبدو ثانياً في دخوله في المصنّفات من بعده ؛ وإن ظهور أثره في هذا المجال قد بلغ من الوضوح مبلغاً لا يحتاج معه إلى رصد ؛ فإن تصفُّح كتب الصحابة ومعاجم الرجال كفيلٌ بالوقوف على أثره في تلك المصنفّات للوهلة الأولى .

على أننا نودّ أن نخصّ بالذكر موسوعتين كبيرتين في التراجم وهما تاريخا بغداد ودمشق ؛ فقد اقتبس الخطيب البغدادي من كتاب الكنى لمسلم في عدة مواضع من تاريخ بغداد بالسند التالي[1] :

« أخبرنا أبو حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي بنيسابور قال : سمعت محمد بن عبد الله الجَوْزَقي يقول : أنبأنا مكي بن عبدان قال : سمعت مسلم بن الحجاج يقول ... »

كما اقتبس ابن عساكر من الكتاب نفسه في تاريخ دمشق ـ بما يعدل ثلاثة أضعافٍ من اقتباس سلفه ـ بالسند التالي[2] :

« أخبرنا أبو بكر محمد بن العباس الشَقَّاني ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن منصور بن خلف المغربي ، أخبرنا أبو سعيد بن حمدون ، أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان قال : سمعت مسلم بن الحجاج يقول .. » .

وقد يلفت النظر في هذين السَنَدين ـ اتفاق نسختيهما في المصدر الذي خرجتا منه ؛ إذ صرح الخطيب البغدادي في مطلع سنده بأخذه للكتاب في نيسابور ، وذكر ابن عساكر ـ في مشيخته ١٩٧ / ب ـ قراءته على الشَقّاني بنيسابور ، وكذلك ذكر السمعاني ـ في الأنساب ٧ / ٣٦١ ـ سماعه كتاب الكنى لُمسلم من الشَقّاني أيضاً . هذا وسبق أن رأينا في الفقرة السابقة أن الجوزقي وابن عبدان وابن حمدون ثلاثتهم نيسابوريون ، وعلى ذلك يصحّ أن يُقال إن هذا الكتاب بقي حتى الربع الأول

---

(١) انظر تاريخ بغداد ١ / ٢١٦ وموارد الخطيب البغدادي ٣٩٧

(٢) انظر فهارس الأسانيد في المجلدات المطبوعة من تاريخ ابن عساكر (في حرف العين بخاصة)

من القرن السادس للهجرة ومنبعُه نيسابور ؛ على حدّ تعبير المحدِّثين ؛ وهذا ما يُفسّر حرص الأئمة المذكورين على سماعه من النيسابوريين طلباً لعلوّ الإسناد فيه .

ثالثاً ـ وقد يكشف كذلك عن بعض أثره دخولُه في أثبات المسموعات شرقاً وغرباً ؛ فقد ذكر ابن خير الإشبيلي (ت ٥٧٥) في فهرسته (ص٢١٢) كتاب الكنى ـ وكتابين آخرين ـ للإمام مسلم فقال :

« حدّثني بذلك كلِّه الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله بن موهب رحمه الله ، عن أبي العباس أحمد بن عُمر بن أنس العذري ، عن أبي ذرّ عبد بن أحمد الهَرَوي ، عن أبي بكر محمد بن عبد الله بن زكريا الجَوْزَقي الشيباني ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان بن محمد بن مُسْلم بن راشد ، عن أبي الحسين مُسْلم بن الحجاج ، مؤلفها رحمه الله » .

كما ورد ذكره في فهرست مرويات ابن حجر (ت ٨٥٢) في الورقة (١٢١ / ب) من نسخة الظاهرية ، ثم في فهرست محمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤) المسمّى « صلة الخلف بموصول السلف » في اللوح (١١٧ / ب) من النسخة العراقية ؛ بالسند إلى : « محمد بن ناصر السَّلامي ، عن عبد الرحمن بن محمد بن مَنْدَه ، عن محمد بن عبد الله الجَوْزَقي ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان[١] ، عنه » .

رابعاً ـ كان تداول هذا الكتاب فيما بين المحدِّثين متصلاً على مدى الأحقاب ؛ حتى أمكنَ القولُ بأنه لم يخلُ مُحدِّث مشهور من سماع هذا الكتاب أو الإفادة منه أو الاطلاع عليه . على أنّا نودّ هنا تخصيص البحث بتداول المصنِّفين في الكنى والمشتبه لهذا الكتاب ، فهذا مانعتقد بأنه الكاشف الأكبر عن أثره الحقيقي في مجال اختصاصه ، فنقول :

١ ـ الحاكم النيسابوري الكبير (ت ٣٧٨) صاحب كتاب الكنى المشهور : انتقده حين انتقده عن معرفة تامة ودقيقة . (انظر مامضى ص : ١٤ و٢٨)

٢ ـ أبو الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥) صاحب « المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال » : كان له نسخة من هذا الكتاب . (انظر تاريخ سزكين / ط١٩٧٧ : ١ / ٢٢٢)

٣ ـ أبو بكر الجَوْزَقي (ت ٣٨٨) مؤلف « المتفق الكبير » في ثلاثمائة جزء : روى هذا الكتاب عن مكي بن عَبْدان ، عن مُسْلم : (انظر تذكرة الحفاظ ١٠١٤ ، ثم انظر مامضى ص ٣٤)

---

(١) في الأصل : « عن محمد بن عبد الله الخوارزمي ، عن أبي محمد مكي بن عبدان » وفيه تصحيفان .

٤ ـ الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) مؤلف « تلخيص المتشابه في الرسم » و « مَن وافقتْ كنيته اسم أبيه » : ورد دمشق بنسخةٍ من هذا الكتاب ، كما أفاد منه في تاريخ بغداد .

(انظر كتاب الخطيب البغدادي : ١٠٧ و ١٣٠ و ١٣٢ ، ثم انظر ما مضى في الصفحة ٣٦)

٥ ـ عبد الرحمن بن محمد بن مَنْدَه (ت ٤٧٠) وهو ممن صنَّف في الكنى : روى هذا الكتاب عن أبي بكر الجَوْزَقي عن مكي بن عَبْدان عن مُسْلم . (انظر ما مضى ص ١٥ ، ثم انظر إسناد النسخة المذكورة في صلة الخلف في الصفحة السابقة)

٦ ـ أبو مُحمَّد الهَرَوي (ت ٤٧٦) صنَّف في الكنى : ملكَ هذه النسخة وسمعها . (انظر ما مضى ص١٥ ، وسيأتي الحديث عن امتلاكه للنسخة في أثناء سرد تاريخها ص ٥٣)

٧ ـ أبو الوليد الوَقَّشي (ت ٤٨٩) : رتَّب هذا الكتاب على الأسماء ، وهذَّبه وشرح مواضع منه ، وبيّن وهم مُسْلم في مواضع منه . (انظر ما مضى ص ١٥)

٨ ـ خالد بن يوسف النابلسي (ت ٦٦٣) وصفه الذهبي بأنه « كان يحفظ جُملةً كثيرة من الغريب وأسماء الرجال وكناهم » . ملكَ هذه النسخة مع الكتابين الآخرين في المجموع معها . (انظر تذكرة الحفاظ ١٤٤٧ ، وسيأتي الحديث عن امتلاكه النسخة في أثناء سرد تاريخها ص ٥٥)

٩ ـ الإمام الذهبي (ت ٧٤٨) صاحب « المُقتنى ، والمُرتجل » في الكنى : قرأ هذه النسخة وسجَّل عليها أشياء بخطّه . (انظر ما مضى ص ١٦ ، وسيأتي الحديث عن خطه على النسخة في أثناء ذكر الخطوط عليها ص ٧٢)

١٠ ـ الإمام ابن حجر (ت ٨٥٢) مؤلِّف الموسوعات الرجالية المعروفة : دخل هذا الكتاب في جملة مروياته . (انظر فهرست مروياته / نسخة الظاهرية / ق ١٢١ / ب)

خامساً ـ ولعل الشاهد الأخير على اتصال نَفَس هذا الكتاب عبر القرون هو تعدّد نُسخه التي بلغتنا ، فضلاً عن تلك التي انطوت في عالم الغيب ، وهو ما سنتحدث عنه في الفقرة التالية .

٩ ـ مخطوطات الكتاب المعروفة

عُرف لهذا الكتاب حتى الآن أربع نُسخ ، ذكرها الدكتور فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي (النسخة المعرَّبة / ط ١٩٧٧م : ١ / ٢٢٢) ، وهي :

١ ـ نسخة الظاهرية بدمشق : وسنتحدّث عنها بتفصيل .

٢ ـ نسخة في مكتبة شهيد علي في الآستانة : برقم ١٩٣٢ ، في ٥٧ ورقة ، ذكر أنها نسخة الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ .

٣ ـ نسخة في مكتبة أحمد الثالث في الآستانة : برقم ٢٩٦٩ / ٣ ، في ٦٠ ورقة ، كُتبت في سنة ٦٢٦هـ .

٤ ـ نسخة في دار الكتب المصرية : برقم ١٢٧ / مصطلح ، في ٧٦ ورقة ، بقلم معتاد قديم[(١)] .

---

(١) وأشار الدكتور أكرم العمري في حاشية الصفحة ٣٩٧ من « موارد الخطيب البغدادي » إلى وجود نسخة من الكتاب « في باتنة بتركيا أيضاً ٢ / ٥٣٨ رقم ٢٨٩٨ » . والظاهر أنه سها ؛ لأن « باتنة » في الهند لا في تركيا ؛ ولإغفاله ذكر نسخة أحمد الثالث ؛ مع تصريحه بأنه لم يَرَ من النُسخ غير نسخة الظاهرية .

١٠ ـ نسخة الظاهرية من كتاب الكنى

أ ـ وصف المجموع بعامة

من نوادر المخطوطات في الظاهرية بدمشق مجموع يحمل الرقم (١) حوى كتباً ثلاثة فريدة . ولعل خير ما نبدأ به في وصف هذا المجموع هو أن نلتقط بعنايةٍ ما ورد على الصفحات الأولى والأخيرة من كل واحدٍ من الثلاثة ، نُمهّد بذلك لدرسه بعامّة ، ثم لتحقيق نسب نسختنا في الكنى بخاصة .

١ ـ صورة ما على الغلاف الداخلي للمجموع :

« هذا المجلد يشتمل على ثلاث (كذا) كتب : كتاب معرفة الرجال عن يحيى بن معين رحمه الله ، وكتاب الكنى والأسماء لمسلم رحمه الله ، وكتاب التعازي لعلي بن محمد بن أبي سيف المدائني .

لخالد بن يوسف بن سعد الشافعي ، نفعه الله بالعلم ورزقه العمل ، آمين . اشتراه ...[١] »

(توقيع) عز الدين التنوخي ؛ رحمه الله

مجموع رقم ١ وقف

عامّ ٣٧٣٨

أبو الفتح (بالأحمر)

(كلمات غير واضحة)

٢ ـ صورة ما على الورقة الأولى من المجموع :

(١) الجزء الأول من كتاب معرفة الرجال عن أبي زكريا يحيى بن معين

مما رواه أحمد بن محمد الفزاري ، عن جعفر بن درستويه ، عن أحمد بن محمد بن مُحرز ، عنه

رواية أبي عمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيوّيه الخزّاز

سماع مهج بن عبد الله الفضلي ، نُفع به في الدنيا والآخرة

(١) في موضع النقاط كلمات غير واضحة في الأصل .

(بالأحمر)

(٢) والثاني منه كتاب الكنى والأسماء ، تصنيف أبي الحسين مُسْلم بن الحجاج القُشَيْري

(٣) الجزء الأول من كتاب التعازي ، تأليف أبي الحسن[١] .. سيف المدائني

(٤) والثاني منه

(بالحبر الأسود) : عمرية وقف الشيخ علي

(بقلم الرصاص) : عبد الله باشا

« ختم العمرية » ٣٧٣٨ « ختم الظاهرية »

٣ ـ صورة ما على الورقة الثانية من المجموع :

(برأس الصفحة) « كلمات ذهبت مع أعلى الورقة ، ثم « محمد بن علي بن زاذان المالكي ، وذلك في يوم السبت لليلتين خَلَتا من ربيع الآخر سنة خمسٍ وسبعين وثلاثمائة » .

(مطلع الكتاب) بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو عُمر محمد بن العباس بن محمد بن زكريا بن حيوّيه الخزّاز قال . (ثم بقية السند المذكور على الورقة الأولى ، فالمتن) .

٤ ـ صورة ما على الصفحة (٤٢ / أ) :

(بأسفل الصفحة) « آخر كتاب معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره من الشيوخ ، تصنيف أحمد بن محمد بن مُحرز ، والحمد لله ربّ العالمين ، وصلّى الله على محمدٍ النبي وآله وسلّم تسليماً »

« بلغتُ وأبو عبد الله أحمد بن محمد بن الأبنوسي

ومحمد بن علي بن زاذان المالكي من أوله » .

٥ ـ صورة ما على الصفحة (٤٢ / ب) :

« سمع جميعه والجزء الذي قبله من الشيخ أبي سعد أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي ، بالإجازة عن القاضي الأجلّ العدل الثقة أبي القاسم علي بن المحسن بن علي التنوخي ،

(١) في موضع النقاط كلمات غير واضحة في الأصل .

بالإجازة عن أبي عُمر بن حيّويه الخزاز ، بقراءة الشيخ أبي الخير هزار سب بن عوض بن الحسن الهروي : الحسين بن محمد بن خسرو البلخي .

وسمع الجزء الثاني حسبُ يلتكين بن اصار (؟) التركي ، وابنه محمد . وذلك في شوال من سنة ثلاث عشرة وخمس مئة درب البلخي ؛ ولله الحمد . »

« سمع جميع هذا الجزء من الشيخ الإمام أبي منصور محمد بّن عبد الملك بن خيرون ، بإجازته من أبي محمد الجوهري ، عن ابن حيّويه إجازةً : يلتكين بن اصار (؟) التركي ، وعبد الرحمن بن المبارك بن كامل بن الحسين بن محمد الخفاف ، بقراءة أبيه المبارك ، في ربيع الأول من سنة ثمان وعشرين وخمس مئة » .

٦ - صورة ما على الصفحة (٤٣ / أ) :

كتاب الكنى والأسماء تصنيف أبي الحسين مُسْلم بن الحجّاج بن مُسْلم القُشَيري النَيْسابوري

رواية أبي سعيد محمد بن عبدالله بن حمدون النيسابوري ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري ، عنه

رواية الشيخ أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ، عن أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون عن مكي .

سماع محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات

(ثم ضُرب على السماع المذكور ، وسُجِّل تحته) :

سماع لأبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ نفعه الله به

وقف مؤبّد مقرُّه بالضيائية

واقفه الشيخ علي الموصلي رحمه الله

(ثم سماعان للكتاب : الأول في سطر ، والثاني في ١٤ سطراً)

٧ - صورة ما على الصفحة (١٠٤ / ب) :

خمسة سماعات سيأتي ذكرها فيما بعد .

٨ ـ صورة ما على الصفحة (١٠٥ / أ)

وقف مؤبَّد مقرّه بالضيائية بقاسيون

الجزء الأول من كتاب التعازي
تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني
مما رواه أبو طالب عبد الله بن محمد العكبري
عن أبي محمد الحسن بن علي بن المتوكل عنه
رواية أبي سهل محمود بن عُمر بن محمود العكبري
رواية الشيخ أبي القاسم علي بن أحمد بن محمد بن البُسْري البندار عنه
سماع يلتكين بن السّديد طايوق التركي مُتِّع به

(ثم ضُرب على السماع المذكور ؛ وسُجِّل تحته) :

صار ملكاً بالشراء للشيخ الصالح الفقيه أبي المظفر عبد الخالق بن فيروز الجوهري الهمَذاني الحنبلي نفعه الله بالعلم ، وقرأه والحسن بن اللدين (؟) بعده ، وتمّ له سماع جميع الكتاب عَلَيَّ ، بروايتي عن الشيخ أبي القاسم بن البُسْري إجازةً ، وبالسماع له . وبروايتي عن الحافظ أبي محمد بن السمرقندي ، عن الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، بإسناده المذكور في أوّله بخطّي . وكذلك قرأ عَلَيَّ باقي .. من الجزء الثاني من كتاب الموفَّقيات عن الزُبَيْر . وكتب محمد بن ناصر بن محمد بن علي بخطّه ؛ في شوال من سنة اثنتين وأربعين وخمس مئة ؛ بمدينة السلام دامَ بها الإسلام ؛ والحمد لله وحده .

ورواية الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، عن أبي محمد عبد الله بن يحيي بن عبد الجبار السكري ، عن أبي محمد جعفر بن محمد بن أحمد بن الحكم المؤدِّب ، عن أبي محمد الحسن بن علي بن المتوكل مولى بني هاشم ، عن أبي الحسن علي بن محمد بن أبي سيف المدائني المؤلّف . رواية الأثير (؟) أبي المعالي الفضل بن سهل بن بشر بن أحمد الإسفرايني ، عن الخطيب إجازةً . رواية الشيخ العالم العدل معين الدين أبي منصور سعيد بن محمد بن سعيد بن محمد بن عُمر الرزاز البغدادي ، عنه إجازةً .

(وفي يسار الصفحة من الأعلى) :

رواية الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن عُمر السلامي ، عن ابن البُسْري إجازةً .

رواية شيخنا معين الدين أبي منصور سعيد بن محمد ... الرزاز ، عنه إجازةً .

(وفي الأسفل) : « ختم الظاهرية »

خلاصة وصف المجموع

أولاً ـ يتألف المجموع من (١٣٠) ورقة (طول ٢١سم / عرض ١٥,٥سم)

ثانياً ـ فيه ثلاثة كتب :

١ ـ كتاب معرفة الرجال عن يحي بن معين : (١ ـ ٤٢) اثنتان وأربعون ورقة ، بلون أصفر داكن ، والحبر بُنّي غامق .

٢ ـ كتاب الكنى والأسماء لمُسْلم بن الحجاج : (٤٣ ـ ١٠٤) اثنتان وستون ورقة ، بلون أصفر داكن ، والحبر بُنّي .

٣ ـ الجزءان الأولان من كتاب التعازي للمدائني : (١٠٥ ـ ١٣٠) ستّ وعشرون ورقة ، بلون أبيض مُصفَرّ ، والحبر أسود .

ثالثاً ـ الكتاب الأول : « معرفة الرجال عن يحي بن معين » .

[مذكور في : فهرس التاريخ للعشّ ٢٣١ ، والمنتخب للأستاذ الألباني ١١٣ ، وتاريخ سزكين (النسخة المعرَّبة / ط ١٩٧٧م) ١ / ١٥٩] .

بأوله : سماع مهج بن عبد الله الفضلي[١] بلا تاريخ ، وفي مطلع الكتاب سماع في سنة (٣٧٥) .

وبآخره : سماعان ليلتكين بن اصار[٢] التركي وجماعة ، في سنتي (٥١٣ و ٥٢٨) .

رابعاً ـ الكتاب الثاني : « الكنى والأسماء لمُسْلم بن الحجاج » .

وفي أوله أربعة سماعات :

الأول سماع ابن الفرات في سنة (٣٤٧) .

الثاني سماع أبي الحسن المقرئ بلا تاريخ .

الثالث سماع مهج الفضلي وآخرين بلا تاريخ أيضاً .

---

(١) لم أظفر بمعرفته ؛ حتى ولا بضبط اسمه . ولا أستبعد أن يكون هو ناسخ الكتاب في سنة (٣٧٥) بل أسترجحه ؛ لأن طبقة الرجل وقاعدة الخط ووحدة الحبر توحي بذلك .

(٢) الكلمة بلا نقط في الأصل ؛ وانظر التعريف به في حاشية الصفحة التالية .

الرابع سماع صاحبه أبي المظفر الجوهري على أبي الفضل بن ناصر في سنة (٥٤٩) .

وفي آخره خمسة سماعات :

الأول سماع مالكه عبد الله الهروي على القاضي الداوُدي في سنة (٤٧١)

الثاني سماع الهروي أيضاً على عُمر بن عبد الملك في سنة (٤٧١) نفسها .

الثالث سماع مالكه أبي نصر الأصبهاني وجماعة على أبي ياسر البقال في سنة (٤٩٤)

الرابع سماع الأصبهاني أيضاً على أبي محمد السرّاج في سنة (٤٩٦)

الخامس سماع يَلْتِكين بن اصار[١] التركي وجماعة في سنة (٥٢٧)

خامساً ـ الكتاب الثالث : « الجزءان الأولان من كتاب التعازي لأبي الحسن المدائني » .

الأول في إحدى عشرة ورقة (١٠٥ ـ ١١٥) ، والثاني في اثنتي عشرة ورقة (١١٧ ـ ١٢٨) ، وسقطت تتمة الكتاب من المجموع إذ انتهى بورقة بيضاء عليها الرقم ١٢٩ في الوجه و ١٣٠ في القفا .

[والنسخة مذكورة في : منتخب الأستاذ الألباني ٤٠٣ ، وتاريخ سزكين (ط١٩٧٧) ١ / ٥٠٣]

بأول الجزء الأول :

سماع يَلْتِكين بن طايوق التركي[٢] . ثم ضُرب عليه بخطّ وسُجِّل تحته سماع صاحب الكتاب أبي المظفر الجوهري على أبي الفضل بن ناصر ، في سنة (٥٤٢) ببغداد .

وبآخر الجزء الثاني :

سماع محمد بن عبد الملك المقدسي على الشيخة أمّ عبد الله ، في سنة (٧٣١) بقاسيون .

سادساً ـ تمّ نَسْخُ كتاب معرفة الرجال في سنة (٣٧٥) ببغداد ، وتمّ نسخ كتاب الكنى في سنة (٣٤٧) ببغداد كذلك ، وتمّ نسخ كتاب التعازي قبل سنة (٥٤٢) وببغداد أيضاً . وقد وهم الدكتور فؤاد سزكين حين أرجع الكتب الثلاثة إلى القرن السادس الهجري[٣] .

وبهذه المناسبة قد يحسنُ الإشارة إلى قاعدةٍ لطيفة تتصل بشأن المخطوطات وتأريخها ، وهي أن من أول الدلائل على مبدأ تاريخ نسخةٍ من النُسخ وجود عبارة السماع تحت إسناد النسخة مباشرةً على

---

(١) الكلمة بلا نقط في الأصل ، والرجل مذكور في مشتبه الذهبي (٦٧١) وتوضيح ابن ناصر الدين (مج ٣ / ٩٦ ب) من غير ضبطٍ لاسم أبيه : سوى نقطةٍ فوق الخاء من رسم « اخار » : وأشار صاحب التوضيح إلى وفاته في سنة (٥٣١)

(٢) له ذكر في المشتبه وتوضيحه ـ عقب ذكر سابقه ـ وفيهما : « يلتكين بن طايوق التركي ، عن مالك البانياسي وخلق » .

(٣) انظر تاريخ التراث العربي (النسخة المعرَّبة / ط ١٩٧٧ م) ج ١/ص : ١٥٩ و ٢٢٢ و ٥٠٣

الغلاف . فإذا ما كان الخطّ فيهما واحداً وكذا في سائر الكتاب دلّ ذلك على أن السامع هو ناسخ النسخة وصاحبها الأول . وإذا مااختلف خط السماع عن خط النسخة وإسنادها دلّ ذلك على أن السامع هو صاحب النسخة الأول وقد كلّف غيره بنسخ النسخة لحسابه .

سابعاً ـ التقى الكتابان الأول والثاني في سماع يَلْتِكين بن اصار[1] التركي ، وقراءة أبي بكر بن كامل الخفّاف ، لكتاب الكنى في سنة (٥٢٧) ثم لكتاب المعرفة في سنة (٥٢٨) . كما التقى الكتابان من قبل في سماع مهج بن عبد الله الفضلي[2] لهما .

والتقى الكتابان الثاني والثالث في امتلاك أبي المظفر الجوهري لهما ، وسماعه لكتاب التعازي على أبي الفضل بن ناصر ببغداد سنة (٥٤٢) ، ثم سماعه لكتاب الكنى على ابن ناصر أيضاً في سنة (٥٤٩) .

ثامناً ـ وانضمّت الثلاثة في مجموعٍ اشتراه خالد بن يوسف بن سعد النابلسي الدمشقي (٥٨٥ ـ ٦٦٣) وكان الكتاب الثالث فيه تاماً .

تاسعاً ـ ثم دخل المجموع حمى المدرسة الضيائية بسفح قاسيون ، في جملة الكتب التي وقفها الشيخ علي الموصلي المتوفى سنة (٧٣٤) ، ومنها انتقل إلى المدرسة العُمرية فالظاهرية ، وهو الطريق الذي سلكته جمهرة من المخطوطات المحفوظة بخزانة المكتبة الظاهرية .

على أنه لا يبدو على المجموع وتجليده أيٌّ أثرٍ لسقوط شيءٍ منه ، وبخاصةٍ بعد مابقي من كتاب التعازي بآخره الجزءان الأولان فحسب ، مما يحمل على الظنّ بأن التجليد الأخير للمجموع قد تمَّ بعد سقوط ماسقط من كتاب التعازي ؛ والله أعلم .

عاشراً ـ وحريّ بنا في ختام الحديث عن هذا المجموع أن نُشير إلى أنه من أقدم المجاميع الموجودة في الظاهرية ، وأن كتبه الثلاثة من نوادر المخطوطات ، وأنه لم يُنشر منها سوى القطعة المذكورة من كتاب المدائني .

ب ـ وصف النسخة في فهارس المخطوطات

وصفها يوسف العش رحمه الله ؛ في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (التاريخ وملحقاته) ص : ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ؛ فقال :

---

(١) انظر التعليق الأول بحاشية الصفحة السابقة

(٢) انظر التعليق الأول بحاشية الصفحة ٤٤

« كتاب الكنى والأسماء لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (– ٢٦١) رواية أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري عنه . فيه ما يُقارب أربعة آلاف رجل ؛ مرتبة كُناهم على الحروف ، دون ترتيب للأسماء في الكنى المتماثلة . يذكر رواة الحديث ومع كل منهم أسماء الذين روى عنهم ورووا عنه . أوله أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص .

في مجموع ؛ من الورقة ٤١ إلى ١٠٤ ، ٢١ × ١٥سم ، نحو ٣٠ سطراً ، مع سم واحد هامش . خط مُعجم مضبوط ، ترد الكنية والاسم ولواحقها على سطرٍ منفرد ؛ وقد يبقى فراغ فيه . سماع سنة ٣٤٧ ، وسماعات أخرى بعده ، على بعض المترجَمين خط أحمر تنبيهاً . - مجموع ١ (٤١) -

ثم وصفها الأستاذ الألباني ؛ في المنتخب من مخطوطات الحديث ؛ ص٤٠٩ ؛ فقال :

الكنى والأسماء : مجموع ١ (ق ٤٣ - ١٠٤) ، نسخة قيّمة عتيقة ، لعلها كُتبت في أول القرن الخامس ، فإنها من سماع الحافظ أبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ (٣٦٣ - ٤٣٦) ، وعليها سماعات كثيرة أقدمها سنة (٤٧١)

وتحت هذا الوصف تعليق في الحاشية ؛ نصّه :

هكذا جاء اسم الكتاب على طرفه ، ووقع في تذكرة الحفاظ ٢ / ١٥١ « الأسماء والكنى » على القلب ولم يُورده في كشف الظنون مطلقاً . وكتب بعض المحدّثين - وأظنّه الذهبي أو المحبّ المقدسي فإن الخطّ يُشبه خطّهما - كتب على هذه النسخة فوق اسم الكتاب مانصُّه : « رتّب هذا الكتاب وهذّبه أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقّشي في كتابٍ سماه (عكس الرتبة وقلب المعنى في الأسماء والكنى) شرح مواضع منه ، وبيّن وهم مسلم في مواضع منه » .

ثم وصفها الدكتور فؤاد سزكين ؛ في تاريخ التراث العربي (النسخة المعرَّبة / ط ١٩٧٧ م : ج ١ / ص٢٢٢) ؛ في أثناء كلامه عن النُسخ الموجودة من كتاب الكنى[1] ، فقال عن هذه النسخة :

« الظاهرية ، مجموع ١ (الأوراق ٤١ - ١٠٤ ب) في القرن السادس الهجري ، انظر العش (٢٠٢ - ٢٠٣) وبه معلومات مخالفة » .

ج - تحقيق اسم ناسخها وتاريخ نسخهِ لها ؛ وذكر التغيير الذي وقع في إسنادها

كان المرحوم يوسف العش أكثر الثلاثة توفيقاً في الكشف عن مبدأ تاريخ النسخة ، غير أن الكشف التام عن اسم ناسخها وتاريخ نسخهِ لها يحتاج قصةً طويلة ؛ لابدّ من سردها من أوّلها فنقول :

---

(١) انظر ما مضى ص ٣٩

على الغلاف الخارجي ورد عنوان الكتاب هكذا :

كتاب الكنى والأسماء تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مُسْلم القُشَيْري النَيسابوري رواية أبي

وهنا يجب التوقف قليلاً ؛ لأنه حصل تغيير في هذا الموضع من العنوان ؛ فقد كان في الأصل :

رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد .. النيسابوري ، عن أبي حاتم مكي بن عبدان النيسابوري ، عنه .
سماع محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات

فجاء مالك النسخة ـ بعد ما يقرب من ستين سنةً ـ فأدخل بعض التغييرات على العنوان :

١ ـ أقحم كلمة « سعيد » بين (أبي) و (محمد) .
٢ ـ ثم أقحم « بن » بين (محمد) و (عبد الله) .
٣ ـ ثم حذف الألف من كلمة « أحمد » فصارت (حمد) .
٤ ـ ثم حذف مابعدها ليُقحم الواو والنون على الكلمة نفسها ؛ فصارت (حمدون) .
٥ ـ ثم ضرب على سماع ابن الفرات ، وأقحم سطراً فوقه وآخر تحته .

وبذلك تمَّ له ماأراد من تغيير الإسناد ؛ فصار هكذا :

« رواية أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون النيسابوري إلخ ... »
رواية الشيخ أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ ، عن أبي سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون ، عن مكي .

سماع لأبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ نفعه الله به

فإذا ماقلبنا الغلاف إلى الصفحة الأولى من الكتاب ؛ وجدنا السماع الأول في رأس الصفحة ؛ بخط العنوان الأصلي وبالحبر نفسه ؛ وفيه :

« قرأتُ على أبي محمد النيسابوري الجزء الأول والثاني من هذا الكتاب ، وقُرئ عليه الثلاثة الأجزاء الباقية إلى آخر الكتاب وأنا أسمع ، وأقرَّ بجميع ذلك وأصلُه حاضر ، وذلك في مجلسين ، في شهر ربيع الأول سنة سبعٍ وأربعين وثلاثمائة ، بعد رجوعه من الحج ، في درب السقّائين بسوق يحيى ، وقال : كما قرأتم عَلَيَّ فاروهُ عنّي . قرأنا الجزء الأول في مجلس ، والأربعة الأجزاء في مجلس » .

وتحته :

« أخبرنا أبو محمد عبد الله بن أحمد بن جعفر بن أحمد بن بكر بن زياد بن علي بن مهران بن عبد الله الشيباني النيسابوري ويُعرف بابن أبي حامد ـ قدم علينا حاجاً ـ قال : أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان بن محمد بن

بكر بن مُسْلم النيسابوري قراءةً عليه ؛ وقيل له : أسمعتَ أبا الحسين مُسْلم بن الحجّاج بن مُسْلم القُشَيْري النيسابوري يقول ؟ فأقرَّ به وقال : نعم ، وذلك في سنة ستّ عشرة وثلاثمائة » .

وفي الهامش الأيمن للصفحة من أعلاها :

« سمعتُ عرضاً وأبو محمد بن المأمون ، وعُبيد الله بن عثمان بن يحيى ، وعُبيد الله بن أحمد النحوي ؛ إلى آخر الكتاب في مجلسين ».

ثم نجد في رأس الصفحة ـ في الجانب الأيمن ـ بعضاً من إسنادٍ ؛ بخط مالك النسخة الذي أدخل التغيير على الغلاف ؛ وفيه :

« .. أبي الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس قال : أنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن حمدون قال : أنا مكي بن عبدان » .

وفي الهامش الأيمن للصفحة ؛ بسطرٍ نازل إلى الأسفل ؛ وبالحبر والخطّ الذي جرى به التعديل على الغلاف ، هذه العبارة :

« سمع جميعه من الشيخ أبي الفتح حفظه الله : أبو الحسن علي بن الحسن المقرئ ، وصار هذا الكتاب له »

فإذا ما بلغنا آخر الكتاب في الورقة (١٠٤) رأينا هذا السماع في أسفل الصفحة من اليسار ـ بالحبر والخطّ الذي رُسم به الكتاب كلُّه ـ وفيه :

« بلغتُ في السماع عرضاً ، وأبو محمد بن المأمون ، وعُبيد الله بن عثمان بن يحيى ، وعُبيد الله بن أحمد النحوي ، من أوله » .

وفي أسفل الصفحة ـ من اليمين ـ بخط مالك النسخة وبحبرٍ مختلف :

« بلغ من أوله سماعاً أبو الحسن علي بن الحسن المقرئ »

وإلى اليسار :

« عارضتُ به من أوله إلى آخره ، وصحّ والحمد لله ربّ العالمين »

تلك هي المعلومات الواردة في أول الكتاب وآخره ، فما النتائج المستفادة منها ؟ إن التطابق بين أصل العنوان على الغلاف وإسناد الكتاب في الصفحة الأولى منه ، بالإضافة إلى وحدة الخطّ ولون الحبر في سماع محمد بن العباس بن الفرات على الغلاف وفي سائر الكتاب ، ينتهيان إلى تقرير حقيقة اسم ناسخ الكتاب ، وهو ابن الفرات .

ويبدو من السماع الوارد في رأس الصفحة الأولى والآخر المثبت بهامشها الأيمن أن ابن الفرات

انتهز فرصة وجود أبي محمد النيسابوري في بغداد - بعد رجوعه من الحج - فانتسخ كتاب الكنى من أصله ، وسمعه عليه - مع ثلاثة من إخوانه - في شهر ربيع الأول سنة (٣٤٧) ، ومن المعلوم أن أبا محمد النيسابوري حدّث ببغداد في زيارته الثالثة لها[١] .

ثم آلَ الكتابُ إلى أبي الحسن المقرئ ، فضرب على سماع ابن الفرات - تحت العنوان - وأثبتَ مكانه سماعه من أبي الفتح بن أبي الفوارس ، عن أبي سعيد بن حمدون . ولم يكتفِ بذلك فأضاف سماعه في أول الكتاب وآخره إلى جانب سماع ابن الفرات ، فتمَّ له بذلك ماأراد من تحويل الكتاب إليه .

وإذا ما كان في النفس بعض ريبٍ من هذه النتائج فإن تتمة الحديث تذهب بما بقي من الريب ، بل وتشفُّ عن قصة طريفة تروي حكاية الأحوال التي اكتنفت ميلاد هذه النسخة وطفولة حياتها .

إنها صدفة سعيدة ، كنتُ أُقلّبُ أوراق « الجزء الأول من كتاب العلل ومعرفة الرجال ؛ للإمام أحمد بن حنبل » فلمحتُ في أثناء المقدمة صورة عنوان الجزء الثاني من الكتاب ، فوقفتُ عندها قليلاً أتأمّلها ، وإذا بي أجد عبارة التملّك والسماع لأبي الحسن المقرئ على أبي الفتح بن أبي الفوارس ، مرسومةً على النحو الذي رُسمتْ فيه في كتاب الكنى وبالخطّ نفسه ، فرحتُ أقرأ ما كُتب في المقدمة عن « مُستنسخ كتاب العلل ، وتاريخ استنساخه ، ثم عن رواية كتاب العلل »[٢] ، فوجدت طلبتي فيما كنتُ أبحث عنه في كتاب الكنى ، واتسعت المعرفة لتشمل ناسخ الكتاب وأصحابه .

إنهم عصبةٌ من أهل الحديث بغداديون ، أَلَّفَ بينهم حبُّ العلم والتعاون في طلبه ، ينسخ أحدهم الأصل فيسمعه الآخرون معه ، وكذلك يتعاورون النَسْخ ويتداولون الكتب فيُفيدون ويستفيدون ، وتتنامى بالتعاون المثمر حصائد أقلامهم ؛ وإنهم أربعة :

الأول - أبو الحسن بن الفرات (٣١٩ - ٣٨٤)

ولم يبق ثمّة شك في أنه ناسخ كتاب الكنى ؛ كتبه في سنة (٣٤٧) وسمعه مع الثلاثة الآخرين على أبي محمد النيسابوري ببغداد . وكان قد سمع كتاب العلل للإمام أحمد بصحبة اثنين منهم في سنة (٣٤٣)[٣] ، وسنعود إلى ترجمته بشيء من التفصيل بعد قليل[٤] .

---

(١) انظر مامضى ص ٣٤

(٢) انظر الصفحات (كد - لد) من المقدمة التي كتبها الدكتور طلعت قوج ييكيت . وقد قام بتحقيق الجزء مع زميله الدكتور إسماعيل جراح أوغلي ، ونشراه في « نشريات كلية الإلهيات بجامعة أنقرة » في سنة ١٩٦٣ م .

(٣) انظر مقدمة كتاب العلل (كد - كح)

(٤) انظر ص ٥٧

الثاني ـ أبو محمد بن المأمون (٣٠٥ ـ ٣٥٦)

لم أكن أعرف اسمه الكامل ، ثم تعرّفتُ إليه مما ورد في مقدمة كتاب العلل[١] ـ نقلاً من خط ابن ناصر السلامي ـ وفيه اسمه : إبراهيم بن محمد بن يعقوب بن الحسن بن المأمون . قال ابن ناصر : كان يسمع مع أبي الحسن بن فرات ، وعُبيد الله بن أحمد النحوي .

قلت : وثبت لدينا أنه سمع كتاب الكنى ، ونسخ جزءاً من كتاب العلل[٢] . وقد ذكره الخطيب البغدادي ـ في أثناء ترجمة أبيه[٣] ـ فنعته بأنه « كتبَ الحديث الكثير » ثم أضاف « ولا أظنُّه حدَّث » .

الثالث ـ أبو القاسم الدقاق (٣١٨ ـ ٣٩٠)

هو عُبيد الله بن عثمان بن يحيي ـ ويُعرف بابن جنيقا ـ من أهل الجانب الشرقي في بغداد . ذكر ابن الفرات أنه سمع كتاب الكنى معه ، وقال الخطيب البغدادي في سياق ترجمته[٤] : « كان صحيح الكتاب كثير السماع ثَبْتَ الرواية ، وكان أكثر سماعه مع[٥] أبي الحسن بن الفرات لأخوّةٍ كانت بينهما » .

الرابع ـ أبو الفتح النحوي (٢٨٦ ـ ٣٥٨)

هو عُبيد الله بن أحمد بن محمد ، يُعرف بجَخْجَخْ ـ ضبطها السيوطي بالنصّ على أنها بجيم ثم خاء ثم جيم ثم خاء[٦] ـ ، وصفه الخطيب البغدادي بقوله : « كان ثقةً صحيح الكتاب ، وحدّث بشيءٍ يسير ، سمع منه أبو الحسن بن الفرات » .

قلت : وقد صرَّح ابن الفرات بسماعه كتاب الكنى معه ، وأشار ابن ناصر إلى سماع الاثنين كتاب العلل ؛ وقد كان ذاك الكتاب ملكاً لأبي الفتح[٧] وربما كان معظمه بخطّه .

هذا ماعرفنا من أمر ناسخ المخطوطة التي بين أيدينا وزمرته ، على أن صلة مابينها وبين النسخة

---

(١) انظر مقدمة كتاب العلل (كد ـ كح)

(٢) وهم الدكتور طلعت في استنتاجه من جملة « كتبه ابن ناصر » أنه كاتب الجزء : والصواب أنه كاتب التعليق .

(٣) تاريخ بغداد ٣٩٢/٢

(٤) تاريخ بغداد ٣٧٨/١٠

(٥) في النسخة المطبوعة من التاريخ : « من » ، والظاهر أنها تصحيف نبَّه إليه سياق الكلام ، ومابدا من تاريخ مولده أنه ترْبُ أبي الحسن بن الفرات .

(٦) أبو الفتح النحوي مُترجَم في : تاريخ بغداد ٣٥٨/١٠ ، والإنباه ١٥٢/٢ ، والبغية ١٢٦/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٣٥/٦

(٧) مقدمة العلل (كد) واسمه هناك : « عُبيد الله بن أبي النحوي » : وهو تصحيف .

المنشورة من كتاب العلل لم تقف عند هذا الذي ذكرنا ، بل امتدت شوطاً آخر إذ عادت النسختان فالتقتا بعد نحوٍ من ستين عاماً ؛ وذلك حين دخلتا في حوزة أبي الحسن المقرئ ، فسمعها من أبي الفتح بن أبي الفوارس ، وسبق أن أشرنا إلى التغيير الذي أدخله أبو الحسن المقرئ في إسناد كتاب الكنى لتستقيم له الرواية من طريق شيخه المذكور ؛ فمن هو هذا الرجل ، ومن هو شيخه ؟

إنه أبو الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ ؛ كذلك ورد اسمه على غلاف كتاب الكنى وتحت عنوان كتاب العلل ، لكني لم أجد رجلاً بهذا الاسم ؛ إنما الموجود اثنان شبيهان به قريبان من طبقته : الأول دمشقي اسمه أبو الحسن علي بن الحسن بن علي بن ميمون بن أبي زروان الرَّبَعي (٣٦٣ ـ ٤٣٦) وصفه الذهبي بأنه الشيخ الإمام الحافظ المفيد المقرئ المُجوِّد[(١)] . والآخر بغدادي اسمه أبو الحسن علي بن الحسن بن علي المقرئ السقلاطوني (ت ٤٤٩) ذكره الخطيب في التاريخ فقال : كتبتُ عنه وكان صدوقاً[(٢)] . والمشكل في الاثنين هو اختفاء اسم أحمد من جَدَّيها ، ومع ذلك فقد أحلَّ الأستاذ الألباني الأوّل منهما محلَّ صاحبنا ، على حين أحلَّ الدكتور طلعت الثاني منهما محلّه[(٣)] ، وهو في نظري أقرب من الأول لأن صاحبنا بغدادي لا ريب في ذلك .

أما أبو الفتح بن أبي الفوارس فأمره أيسر من ذاك ، إنه الحافظ المجوِّد أبو الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن أبي الفوارس سهل البغدادي (٣٣٨ ـ ٤١٢) ترجمته مستفيضة في كتب الرجال[(٤)] . غير أن السؤال المطروح هو : متى سمع أبو الحسن المقرئ كتاب الكنى على ابن أبي الفوارس ؟ ليس في المخطوطة أيّ إشارةٍ إلى ذلك ، لكنه ذكر في كتاب العلل أن سماعه كان في المحرّم من سنة (٤١٢) أي قبل وفاة ابن أبي الفوارس بعشرة أشهر[(٥)] ، ولعل سماع كتاب الكنى قد تمَّ في وقتٍ قريب من سماع كتاب العلل ؛ والله أعلم .

بقي ثمة سؤال أخير في هذا الباب وهو : ما التغييرات أو الإضافات التي ثبتتْ في النسخة من أثر السماع الجديد ، ومن طريقٍ مختلف في رواية الكتاب[(٦)] ؟.

---

(١) مُترجَم في : سير أعلام النبلاء ١٢٩/١١ ، وتذكرة الحفاظ ١١٠٨ ، وغاية النهاية ٥٣٢/١

(٢) تاريخ بغداد ٣٩٠/١١

(٣) انظر : المنتخب من مخطوطات الحديث ٤٠٩ ، ومقدمة كتاب العلل (ل)

(٤) نجتزئ بالإشارة إلى سير أعلام النبلاء (مج ١١/ل ٥٠/أ) ، وتاريخ سزكين (النسخة المعرّبة/ط ١٩٧٧م : ٣٧٦/١ ـ ٣٧٧) وفيه ذكر لمصادر أخرى .

(٥) توفي أبو الفتح بن أبي الفوارس في يوم الأربعاء السادس عشر من ذي القعدة سنة اثنتي عشرة وأربعمائة ؛ قاله الخطيب البغدادي (انظر تاريخ بغداد ٣٥٣/١)

(٦) انظر ما مضى ص ٤٨

قد يكون التغيير هيّناً وربما كان غير يسير ، وسنوفيه حقّه في أثناء الحديث عن التعليقات على النسخة بإذن الله ، غير أن الثابت بخط هذا الرجل تعليقان اثنان سجّل فيهما مصدراً جديداً لرواية شيخه أبي الفتح[1] . على أني أظنُّ أبا الحسن المقرئ هذا رجلاً من عامّة المحدِّثين ، كان مُغرىً باقتناء نفائس الكتب ، مَعنيّاً بوصل أسبابه بأسبابها ، حَفيّاً بعلوّ إسناده فيها . أما مقارنة الروايات وإثبات الخلافات فليس من كبير هَمِّهِ فيما بدا من صنيعه بالكتاب .

د ـ تمام تاريخ النسخة

تلك كانت قصة النسخة في مولدها وطفولة حياتها ، على أن البقية الباقية من تاريخها قد تكفَّلتْ برواياتها السماعات المثبتة عليها ، وهذه صورة تقلّبها في أيدي المُلاّك والسامعين :

١ ـ آلت النسخة بعد خروجها من يد أبي الحسن المقرئ إلى أبي محمد عبد الله بن عطاء الإبراهيمي الهَرَوي (ت ٤٧٦) . وهو مُحدِّث رحّال قال فيه خميس الحَوْزي[2] : « رأيتُه ببغداد مُلتحفاً بأصحابنا ومتخصصاً بالحنابلة » ، والظاهر أنه كان ذا حظٍّ من العلم بهذا الفنّ ، فقد ذكر ابن الصلاح أن له مختصراً في مَن اختُلف في كنيته واسمُه معروف[3] . ملكَ أبو محمد الهروي الكتاب ، فسمعه مرتين :

الأولى ـ على القاضي أحمد بن محمد بن عُمر الداوُدي ، بإجازته من أبيه[4] . وذلك في سلخ ربيع الآخر وجُمادى الأولى من سنة (٤٧١) .

والثانية ـ على عُمر بن عبد الملك بن عُمر ، بإجازته من أبي الفتح بن أبي الفوارس . وذلك في جمادى الآخرة من سنة (٤٧١) أيضاً .

٢ ـ ثم صارت النسخة في ملك أبي بكر بن الخاضبة البغدادي (ت ٤٨٩)

وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الباقي الدقّاق ، وصفه خميس الحَوْزي فقال[5] : كان علاّمةً في الأدب ، قدوةً في الحديث ، جيّد اللسان جامعاً لخلال الخير ، ما رأيت ببغداد من أهلها أحسنَ منه قراءةً للحديث ولا أعرفَ بما يقوله .

سماعه للكتاب : لم يَبد على النسخة أيّ أثرٍ لسماع ابن الخاضبة للكتاب .

---

(١) انظر : (ل 86) و (ل 100)

(٢) انظر سؤالات الحافظ السِلَفي لخميس الحَوْزي (رقم ١١٤) ، وفي الحاشية ذكر مفصّل لمصادر ترجمته

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ط الأولى) ٣٢٥

(٤) وكان أبوه (محمد بن عُمر الداوُدي) قد سمع الكتاب مع مهج الفضلي وآخرين ؛ كما بدا من صورة السماع على الغلاف

(٥) سؤالات الحافظ السِلَفي لخميس الحَوْزي (رقم ١١٧) ؛ وفي الحاشية ذكر لمصادر ترجمته

٣ ـ ثم انتقلت إلى أبي نصر محمود بن الفضل بن محمود الأصبهاني نزيل بغداد (ت ٥١٢) ترجم له الذهبي فكان من قوله فيه[١] : روى اليسير ، وقد كتب بخطه السريع الرفيع[٢] ما لا يُوصف كثرةً . وقال عنه الديلمي : كان حافظاً ثقةً يُحسن هذا الشأن عارفاً بالأسماء والنسب .

اشترى أبو نصر الأصبهاني هذه النسخة من كُتب ابن الخاضبة ، وسمع الكتاب ـ بقراءة أبي عبد الله البَلْخي ـ مرتين :

الأولى ـ على أبي ياسر البقَّال ، بإجازته عن أبي إسحاق البرمكي ، بالإجازة عن أبي الحسن بن الفرات ، عن شيخه أبي محمد النَيْسابوري ، عن مكي بن عبدان ، عن مسلم . وتمَّ السماع في شهر ذي القعدة من سنة (٤٩٤) .

والثانية ـ على أبي محمد السرَّاج ، بإجازته عن أبي إسحاق البرمكي[٣] ، بالإجازة عن أبي إسحاق المزكيّ ، عن مكي بن عبدان ، عن مسلم . وتمّ السماع في شهر ذي الحجة من سنة (٤٩٦) .

٤ ـ ثم انتقلت النسخة دفعةً أخرى ، فسمع الكتابَ ـ بقراءة أبي بكر المبارك بن كامل الخفّاف البغدادي[٤] ـ يَلْتكينُ التركي[٥] ، ومعه ولد القارئ ، وسعد الله بن الوادي . سمعوا الكتاب على أبي الفضل ..[٦] ـ مع المعارضة بأصل سماعه ـ بروايته عن أبي بكر الشَّقَّاني ، عن أبي بكر بن خَلَف المغربي ، عن أبي سعيد بن حمدون ، عن مكي بن عَبْدان ، عن مُسْلم . وتمّ السماع في شهر ربيع الأول من سنة (٥٢٧) .

وفي حواشي الكتاب ثلاثة بلاغات لذاك السماع ـ بعضها بخطّ القارئ[٧] ـ وغير مستبعد أن تكون النسخة قد انتقلت في هذه الأثناء إلى مُلك المبارك بن كامل ؛ والله أعلم .

٥ ـ ثم انتهت إلى أبي المظفّر عبد الخالق بن فيروز بن عبد الله الجوهري الهمَذاني (٥٢٣ ـ ٥٩٠) ذكره الدمياطي فقال[٨] : أصله من همَذان ، ونشأ ببغداد وسكنها . امتلك أبو المظفر الكتاب

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٢٥٢/٤ ، وله ترجمة ثانية في سير أعلام النبلاء (مصوَّرة المجمع) ٨٨/١٢

(٢) تجد على غلاف هذه النسخة (ل 1) صورة لخطّه الرفيع الأنيق .

(٣) أظنّ أنه سقط من السماع هنا ذكر أبي الحسن بن الفرات ؛ وانظر السماعات بآخر الكتاب .

(٤) مفيد العراق أبو بكر البغدادي(٤٩٠ـ٥٤٣) ؛ مُترجَم في سير أعلام النبلاء ٢١٢/١٢ـ٢١٣

(٥) أرّخ ابن ناصر الدين في التوضيح (نسخة الظاهرية : ٩٦/٣ ب) لوفاته فذكر أنها في سنة (٥٣١)

(٦) ذهب تمام اسمه مع بقية السماع ؛ والرجل بغدادي من طبقة الحافظ ابن عساكر أو أكبر منه بقليل ؛ وإسناده هو إسناد ابن عساكر لهذا الكتاب ؛ وانظر ما مضى (ص٣٦)

(٧) انظر الألواح : 31 ، 62 ، 102

(٨) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ١٥٣ ، وله ترجمة في العبر ٢٧٢/٤ ، وذكر في المغني في الضعفاء (برقم ٣٥٠٨)

فسمعه بصحبة جماعة ـ وبقراءة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن الخشّاب ـ على مُحدِّث العراق أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد السَّلامي البغدادي[1] ، بإجازته من أبي علي بن البنّا ، بإجازته من (أبي الفتح بن أبي الفوارس ، وأبي بكر بن خَلَف ، وأبي القاسم بن عَليِّك) ثلاثتهم عن (أبي سعيد بن حمدون ، وأبي بكر الجَوْزَقي) كليهما عن مكي عن مسلم . وتمّ السماع ـ وقد كان مصحوباً بالمعارضة بأصل الشيخ المسموع عليه ـ في شهر ربيع الآخر من سنة (٥٤٩) . وفي بعض حاشية الكتاب بلاغان لذاك السماع[2] .

٦ ـ وفي القرن التالي حصلت النسخة في يد زين الدين أبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي ثم الدمشقي (٥٨٥ ـ ٦٦٣)[3] .

ولابدّ من التوقف قليلاً عند هذا الرجل ، لأن انتقال النسخة إليه يُمثّل انعطافاً كبيراً في تاريخ حياتها . إنه وُلد بنابلس ونشأ بدمشق ، ثم رحل إلى بغداد وعاد عالماً بصناعة الحديث حافظاً لأسماء الرجال . تولّى مشيخة دار الحديث النوريّة بدمشق[4] ودرّس بها ، فكان ممن تتلمذ عليه فيها الشيخ محيي الدين النووي ؛ رحمها الله .

أجمعَ كلُّ الذين ترجموا له على نعته بعبارة « حصَّلَ الأصول النفيسة » ، وزادِ الذهبي في ذكر مناقبه فقال : « نظرَ في اللغة ، وكان ذا إتقانٍ وفهم ومعرفة وعلم ، وكان ثقة مُتثبّتاً ذا نوادر ومزاح ، وكان يحفظ جملةً كثيرة من الغريب وأسماء الرجال وكناهم » .

قلت : وهذا ما يفتح باب الحديث عن النسخة التي بين أيدينا ؛ فهي بلا ريب من الأصول النفيسة ، وهي كذلك محلُّ عناية الرجل في اشتغاله بعلم الرجال ، لكنّ الأهمّ من ذلك ـ وهو ما دعا إلى اعتبار هذه النُقلة انعطافاً في تاريخ النسخة ـ أمور ثلاثة :

الأول ـ صارت في مجموع

وربما جُمعت مع غيرها أكثر من مرة ، لكنّ دخولها في المجموع الحاضر يعود إلى هذه المرحلة من

---

(١) أبو الفضل السلامي (٤٦٧ ـ ٥٥٠) : مترجم في الأنساب واللباب « السلامي » ، والمستفاد للدمياطي ٣٨ ـ ٤٠ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٨٩ ـ ١٢٩٣

(٢) انظر (ل 52) و (ل 103)

(٣) مترجم في : التذكرة ١٤٤٧/٤ ، والعبر ٢٧٣/٥ ، والوافي (مصوَّرة المجمع) ١٢/ل ١٠٧ ، والشذرات ٣١٣/٥ ، وتاريخ ابن كثير ، وذيل الروضتين ، والدارس ١٠٦/١ ـ ١٠٨

(٤) أكبر دارٍ للحديث بدمشق ، بناها نور الدين الشهيد لأبي القاسم بن عساكر في سنة (٥٥٧) ، ومازالت باقية إلى اليوم في سوق العصرونية .

تاريخها ؛ فقد اشترى خالد النابلسي المجموع مجلّداً يشتمل على الكتب الثلاثة : معرفة الرجال عن يحيي بن معين ، والكنى والأسماء لمسلم ، والتعازي للمدائني[1] .

الثاني ـ خرجت من بغداد

وقد كانت كلُّ السماعات تُشير إلى استقرار النسخة في بغداد ، لم تخرج منها إلا على يد هذا الرجل أو لتستقرَّ في يده .

الثالث ـ حُفظت في دمشق

وربما احتاج بيان هذا الأمر إلى شيءٍ من التفصيل ، فقد لفتَ انتباهي عبارة « حصَّل الأصول النفيسة » ،ورأيتُها تتردّد في ترجمة غير واحدٍ من معاصري صاحبنا ومن أبناء بلده ، أذكرُ منهم على سبيل المثال : مُحدِّثَ الشام ضياء الدين المقدسي (ت ٦٤٣) ، ومُسْنِدها يوسف بن خليل الدمشقي (ت ٦٤٨) ، وحافظها أبا شامة المقدسيّ الدمشقي (ت ٦٦٥) ؛ فإذا هي سُنَّةُ ذلك العصر عصر المحنة ، حيث أُصيبت الأمة في أكثر من مكانٍ وزمان ، وسقطت عاصمة الخلافة بغداد في يد السفّاح الكبير هولاكو في سنة (٦٥٦) فاستباحها فدمَّرها تدميراً . وإذن لم يعد تحصيل الأصول إرضاءً لهوىً فرديّ في اقتناء نفائس الكتب ، وإنما هو الشعور بالخطر المحيط بتاريخ الأمة وتراثها يدفع بالنخبة المختارة من أبنائها في كلّ مكان ، فيصنع منهم حَفَظَةً لهذا العلم أُمناءَ عليه ، وتقوم « المدرسة الضيائية » في سفح قاسيون شاهدَ صدقٍ على بعض صنيع هذا البلد المجاهد في الحفاظ على تراث النُبوَّة ؛ وإنه تصديقٌ لقولِ الرسول الكريم صلواتُ الله وسلامُه عليه : « لاتزالُ طائفةٌ من أُمّتي قائمةً بأمرِ الله ، لا يَضُرُّهم مَن خَذَلهم أو خالفَهم ، حتى يأتِيَ أمرُ اللهِ وهم ظاهرونَ على الناس »[2] .

٧ ـ ثم كانت غاية المطاف في تقلّب النسخة بين أيدي المالكين يوم أن استقرّت بدخول المجموع الذي احتواها في كَنَف المدرسة الضيائية ؛ في جملة الكتب التي وقفها الشيخ علي الموصلي . ومن الضيائية انتقل المجموع إلى العُمرية ، ومنها إلى دار الكتب الظاهرية حيث هو الآن . وهذا مقام التعريف بالواقف والمدرستين :

أ ـ الشيخ علي الموصلي (ت ٧٣٤)[3] :

هو علي بن محمد بن يوسف الموصلي المعروف بالبالي نزيل دمشق ، كان يَؤُمُّ بمشهد عثمان المعروف

---

(١) انظر مامضى ص٤٠

(٢) صحيح مسلم ج٣/ص١٥٢٤/رقم١٧٤

(٣) مترجم في الدّرر الكامنة ١٢٣/٣ ، والدارس ٣٩٩/٢ . وانظر القلائد الجوهرية (ط الثانية) ١٣٢/١ ، والدارس أيضاً ٩٤/٢

بمشهد المؤذِّنين في جامع دمشق . وقفَ كُتبه على الضيائيّة ؛ فكانت أحد الموارد التي غذّت مكتبة المدرسة بذخائرها القيّمة .

ب ـ المدرسة الضيائية[1] :

من أشهر مدارس الحنابلة بدمشق ؛ عُرفت باسم بانيها وواقفها ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي (٥٦٩ ـ ٦٤٣) . تقع شرقي جامع الحنابلة في حيّ الأكراد . قيل : كان بهذه المدرسة كتب الدنيا والأجزاء الحديثية ؛ حتى قيل : إن فيها خطوط الأئمة الأربعة ، وقد دخل فيها أوقاف جماعة من العلماء ؛ منهم : ابن قُدامة ، وابن الحاجب ، وابن سلام ، وابن هامل ، وعلي الموصلي . ومنذ قرنٍ ونصف تقريباً اضمحلّ أمر هذه المدرسة فأُخذتْ كتبُها ووُضعتْ في المدرسة العُمرية . وهي الآن دارٌ قُبالة باب الجامع المذكور ؛ لم يبق من بنائها القديم غير قوس إيوانها الشمالي ، وتُدعى الآن « الضلاعية » .

ج ـ المدرسة العُمرية[2] :

أعظم وأقدم مدرسة في الصالحية ؛ منسوبة إلى بانيها وواقفها الشيخ أبي عُمر محمد بن أحمد بن قُدامة المقدسي الحنبلي (٥٢٨ ـ ٦٠٧) . تقع قبليّ جامع الحنابلة في حيّ الأكراد . وبهذه المدرسة عدة خزائن للكتب الموقوفة ؛ أعظمُها كتب السيد الحسيني ، وقوام الدين الحنفي ، والشمس البانياسي ، وجمال الدين بن عبد الهادي ، ثم ضُمّتْ إليها كُتب الضيائية وغيرها من مدارس الحنابلة . هذه المدرسة لاتزال تحتفظ بهيئتها في الطابق الأرضي وتهدّم سائرها ؛ فهي بحاجة إلى العناية والترميم .

هـ ـ عَوْد إلى التنويه بالناسخ

كنّا قد أشرنا ـ في أثناء الكلام على تحقيق اسم الناسخ ـ إلى طرفٍ من أخبار هذا الرجل[3] ، فهذا أوان التفصيل بعد الإجمال .

ترجم له الخطيب البغدادي في التاريخ ؛ فتتابع المؤرخون ينقلون ما كتب الخطيب بنحوٍ أو بآخر ؛ وهذه مصادر ترجمته ؛ على ترتيب وفيات المؤلّفين :

تاريخ بغداد ١٢٢/٣ ـ ١٢٣ ، الأنساب ٢٥١/٩ ـ ٢٥٢ ، اللباب ١٩٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٠١٥ ،

---

(١) أخبارها مفصَّلة في الدارس ٩١/٢ ـ ٩٩ ، والقلائد ١٣٠/١ ـ ١٤٠

(٢) أخبارها مفصَّلة في الدارس ١٠٠/٢ ـ ١١٢ ، والقلائد ٢٤٨/١ ـ ٢٧٤

(٣) انظر مامضى ص٥٠

سير أعلام النبلاء « مصورة المجمع » ٢٧١/١٠ ، العبر ٢٦/٣ ، البداية والنهاية ٣١٤/١١ ، توضيح المشتبه « مخطوطة الظاهرية » ج ٢ / ق ١٩٤ / أ ، شذرات الذهب ٣ / ١١٠ ، الأعلام ٧ / ٥٢ ـ ٥٣ وفيه ذكر لمصادر أخرى .

هو أبو الحسن محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن الفرات ، وُلد سنة بضع عشرة وثلاثمائة ، وتوفي سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمائة .

وأول ما يلفت النظر في ترجمة هذا الرجل هو توفّر نشاطه وتكثّفه في جهة محدَّدة من وجوه النشاط العلمي ، فلم نسمع بذكر روايةٍ له أو تصنيف ، ولم نسمع كذلك بذكر رحلةٍ له أو تحديث ، فمن ثَمَّ لم تستفضْ مشيخته وقلّتْ تلامذته وصرّح ناعتُه بأنه « حدَّث بشيءٍ يسير »[1] .

على أن معظم جهده كان مصروفاً في نحوٍ آخر ؛ فقد ذُكر أنه « مكث يكتب الحديث من قبل سنة ثلاثين وثلاثمائة إلى أن مات »[1] ، وذُكر أيضاً أنه كان مواظباً على سماع الحديث إلى أن توفي ، وقيل في بيان نظام عمله اليوميّ : « لم يكن لابن الفرات بالنهار وقت يتسع للنَسْخ ؛ لأن مجالسه التي كان يقرأ فيها على الشيوخ كانت متصلة في كل يوم غدوةً وعشيّة ، وكان يُحضر كتابه الذي قد نسخه من أصل الشيخ بعد الفراغ من تصحيحه ومقابلته ، وذلك أن جاريةً له كانت تعارضه بما يكتبه فلا يحتاج أن يُغيّر كتابه وقت قراءته على الشيخ »[1] وبذلك أصبح الرجل مثلاً حياً لقول الحافظ أبي طاهر السِّلَفي[2] :

إنّ علمَ الحـــديث علمُ رجـــالٍ ... تركـوا الإبتـــداعَ لـلإتّبـــاعِ
فــــإذا جَنَّ ليلُهم كتبـــوهُ ... وإذا أصبحـــوا غَـــدَوا للسماعِ

فإذا ماذكرنا أن السماع هو في واقع الأمر من تمام الكتابة ؛ لأن الضبط يقتضي أن يقرأ الكاتب نسخته على الشيخ ويعارضها بأصله . وأن جاريةً له كانت تُعاونه فتُعارض معه ، ولابدّ أنها قد تمرسّتْ بهذا العمل . وأنه كان رجلاً هاوياً لهذا العلم يكتبه لنفسه ، ولم يكن ناسخاً محترفاً مُوزَّع القلب بين عمله وأجره . وأنه مع كل ذلك قد لبث على هذه الحال قرابة خمسةٍ وخمسين عاماً ، بدا لنا مكمن العظمة في نشاطه العلمي قيمةً وعطاءً وأثراً إذ بلغ أعلى المراتب ؛ إن لم نقل بلغ الأوج ؛ في وفرة الإنتاج وجودة الإنتاج . ومن هنا كان الثناء عليه في هاتين الناحيتين واضحاً تماماً ؛ فقد قالوا فيه باختصار : « جمع فأوعى ، وأكثرَ وجوّد »[3] .

---

(١) تاريخ بغداد ١٢٣/٣

(٢) سؤالات الحافظ السلفي (ط دار الفكر) ١٨

(٣) تذكرة الحفاظ ١٠١٥

تحدّث الخطيب البغدادي عن الوفرة في إنتاجه فقال : « كتبَ الكثير ، وجمع مالم يجمعه أحدٌ في وقته ، وبلغني أنه كان عنده عن علي بن محمد المصري وحده ألف جزء ، وأنه كتب مائة تفسير ، ومائة تاريخ ، ولم يخرج عنه إلا شيء يسير » ، ثم نقل عن شيخه الأزهري قوله : « خَلَّفَ ابنُ الفرات ثمانية عشر صندوقاً مملوءةً كتباً ؛ أكثرها بخطّه سوى ماسُرق من كتبه »[1] .

وتحدّث الخطيب كذلك عن الجودة في إنتاجه فقال : « أبو الحسن بن الفرات غايةٌ في ضبطه ؛ حُجّةٌ في نقله » ونقل عن شيخه الأزهري قوله في ابن الفرات : « وكتابه هو الحجة في صحة النقل وجودة الضبط »[2] .

فإذا كان شأن الرجل ماذكرنا فالسؤال المطروح هو : هل نال هذا الرجل حظاً من الذكر يعدل حظَّه من العمل ؟ الحقّ أنه مغبون ، لا بل إن الغَبْنَ مشترك نالنا منه نصيب مثلما نال التراث ؛ فالرجل قد نسخ أمهات الكتب المعروفة في زمنه في القرن الرابع الهجري فلم يفتْهُ إلا شيء يسير ، فأين مائة تفسير ومائة تاريخ وآلاف الأجزاء ممّا صُنّف في القرون الأولى ؟ فهذا غبن المكتبة العربية .

ثم إن رجلاً تشهد آثاره أنه يكاد يعدل دار نشرٍ في أثره ، وأنه خلَّف للأجيال مكتبةً نفيسة بخط يده ، هل عرفناه كما كان ينبغي أن يُعرف ؟ لا ، ولعل هذه اللفتة تكون بإذن الله مُنَبِّهةً إلى مكانة هذا الرجل فيحظى من الباحثين بنصيبٍ من الجهد للكشف عن آثاره وأخباره .

ولقد كان هذا الرجل ـ حتى القرن السابع الهجري ـ مشهوراً غير مغمور ، وكانت كتبٌ من كتبه مازالت متداولةً ؛ فقد ذكر أبو عمرو بن الصلاح (ت ٦٤٣) في مقدمته المعروفة في علوم الحديث ، في النوع التاسع والأربعين وعنوانه « معرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم » ؛ قال[3] :

« فمن أمثلة ذلك المستفادة أَجْمد بن عُجْيان الهمْداني ـ بالجيم ـ صحابي ذكره ابن يونس[4] . وعُجْيان كنّا نعرفه بالتشديد على وزن عُلَيّان ، ثم وجدتُه بخط ابن الفرات ـ وهو حجّة ـ عُجْيان بالتخفيف ؛ على وزن سُفْيان » .

---

(١) تاريخ بغداد ١٢٢/٣ ـ ١٢٣

(٢) التذكرة وتاريخ بغداد : الموضعان السابقان

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ط الأولى) ٣١٥ ، (ط دار الحكمة بدمشق) ١٦٣

(٤) في النسختين : « أبو يونس » تصحيف . وهو أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصَدَفي صاحب تاريخ مصر (ت٣٤٧) ؛ له ذكر في الرسالة المستطرفة (ط دار الفكر) ١٣٣ ، وانظر : الإصابة ٢١/١ ، وتجريد أسماء الصحابة ٤/١

و ـ الأصل الذي نقل منه الناسخ

قد يكون من فضول القول الحديثُ بعد كل مامضى عن الأصل الذي نقل منه الناسخ ؛ إذ غدا معروفاً تماماً وهو نسخة شيخه أبي محمد النيسابوري[١] . غير أن ذلك لا يمنع من زيادة الاطمئنان بالإشارة إلى ماثبتَ في مطلع الكتاب من افتتاح سنده بذكر أبي محمد النيسابوري ، ثم ذكر القراءة على الشيخ نفسه ـ وأصلُه حاضر ـ وقوله للسامعين عليه : « كما قرأتم عَلَيَّ فارووهُ عني » . وما ورد في أول الكتاب وآخره بخط الناسخ ابن الفرات : « سمعتُ عَرْضاً ، وبلغتُ في السماع عَرْضاً » . فهذه الإشارات تدلّ بوضوح على أن نسخة أبي محمد النيسابوري هي الأصل الذي اشتُقَّتْ منه هذه النسخة وتّمتْ مطابقتها له .

وثمة دلائل أخرى ـ في أثناء الكتاب ـ تشفع ماذكرنا من دليل ؛ منها :

مانقلَ الناسخُ في الألواح : (30 ، 49 ، 94) من تجزئة أصل الشيخ ؛ والمعنيُّ به أبو محمد النيسابوري . وكان كتابه في خمسة أجزاء كما يبدو ، وسنعود إلى ذكر التجزئة في فصلٍ لاحق .

ثم ماورد في اللوح (121) بجانب ترجمة أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحُنَيني ؛ وفيه :

« قال أبو محمد : سقط من كتاب مكي من هاهنا ستة أسماء ؛ أكلته الأَرَضة » .

ز ـ بيان منهج الناسخ وقواعد رسمه

يُلاحَظُ في عمل الناسخ أنه افتتح فصول الكتاب بالبسملة ؛ فجاءت « بسم الله الرحمن الرحيم » أوّل كل حرف من الحروف الثانية والعشرين التي بُني عليها ترتيب مادة الكتاب . والتزم كذلك أن يختم كلّ حرف بعبارة : « آخر حرف .. » .

ويبدو في الكتاب التنويعُ في الصلاة على النبي ؛ بإفرادها من التسليم تارةً ، وجمعها معه أخرى : مرةً صلّى الله عليه ، وثانيةً عليه السلام ، وثالثةً ﷺ .

وقد تكون تلك الظواهر ـ أو بعضها ـ نابعاً من قلم الناسخ مُعبّراً عن نهجه ، وربما كانت متابعةً منه لأصل شيخه . لكنّ ظواهر أخرى في عمله تكشف لا ريب عن خطته ، وهذا بيانها :

التزم الكاتب الإعجام ، لم يتخفّف منه إلا في مواضع قليلةٍ لا لبس فيها . واعتنى بالشكل عنايةً ظاهرة ، فأثبتَ الفتحة والضمة والسكون والشدّة في مواضعها المناسبة . ولم يكتفِ بذلك فوضع ضَبَّةً

---

(١) انظر مامضى ص٥٠

« صـ » فوق ما أُشكلَ من النص ، ووضع « صح » صغيرة أحياناً توكيداً لصحة الرسم أو الضبط .

ويبدو أنه اجتهد في الالتزام بسطرٍ واحد للترجمة[1] ؛ فإذا ما فَضَلَتْ فضلةٌ عطفَ السطر إلى أعلى لاستكمالها ، وربما وضعها بأسفل من نهايته مُقدّماً لها بثلاث نقاط « ∴ »[2] . على أنه كان أحياناً يجمع ترجمتين قصيرتين في سطرٍ واحد .

وختم كل عنوان وكل ترجمة وكل تعليق بالحرف (هـ) للدلالة على تمامها . ووضع معظم عنوانات الأبواب فوق الترجمات ، وأحياناً إلى يسارها بصورة ظاهرة .

ولقد أضفَتْ هذه السمات بمجموعها على النسخة شكلاً هندسياً أنيقاً في المنظر مُريحاً في القراءة ، فضلاً عن امتيازها بالخط المبين والضبط المتوافر .

تلك كانت ملامح نهجه ، وهذه قواعد رسمه :

١ ـ حَذْف الألف من : اسمعيل ، ابرهيم ، اسحق ، الحرث ، خلد ، السلم (السلام) ، سفين ، سليمن ، صلح ، عبد الرحمن ، ربّ العلمين ، عثمن ، القسم ، معوية ، مرون ، النعمن ، ملك ، مليكه (ملائكة) ، المبرك ، هرون .

٢ ـ حَذْف ألف (ابن) الواقعة بين عَلَمين .

٣ ـ حَذْف الهمزة حيثما وقعتْ : جانا (جاءنا) ، الدردا ، الحذّا ، الصهبا ، ورقا ، اسما ، حسنا ، عطا ، العلا ، مضا ، البرا ، رجا ، السواي (السوائي) ، اسرايل .

والاستعاضة عنها بالواو أو الياء : الموذّن ، رُوبه ، ذُويب ، المودّب ، عايشه ، زايده ، عايذ ، وايل ، صايغ ، ذيب ، السايب ، رايطه ، الفايشي ، الصايدي .

ومع ذلك رأيتُ ثلاث همزات في عنوان الكتاب على الغلاف ، وواحدةً بداخله ؛ ثم رأيتُ واحدةً في (ل 57 / س ٢٤) المقراءى ؛ والظاهر أنها من رسم الناسخ والله أعلم .

٤ ـ إثبات إشارات الإهمال للحروف المهملة : وتكون لازمةً تقريباً مع السين والحاء والراء ، وقليلة مع العين ، ونادرةً مع الصاد .

وصُورها : هلال صغير فوق السين ، ومثله فوق الراء ، وحاء صغيرة تحت الحاء ، ورأس عين تحت العين ، ورأس صاد تحت الصاد .

---

(١) انظر الفقرة الخامسة من الصفحة ٣١

(٢) انظر ل102 السطرين ١ و ٢٣

٥ ـ ترك إشارات التنوين في الغالب ، ورأيتها مرةً في حالة النصب في (بدراً) ، ومرة في حالة الخفض في (عمرٍو) .

٦ ـ ترك إثبات المدّ فوق الألف ، ورأيته مرةً في (آمنه)[١] ، ولم أره في سائر الكتاب .

٧ ـ كتب العدد ٣٠٠ هكذا : « ثلثماية » .

٨ ـ رسم بعض الحروف في آخر الكلمة بشكلين :

التاء المربوطة	ـه	ـہ[٢]	(بلا نقط في الحالين)
الكاف المنفصلة	ك	ک[٣]	
الميم الأخيرة	م	ـم	
الألف المقصورة	ى	ا	(الثانية مرتين فقط)[٤]
الياء الأخيرة	ى	ـے	(الأولى مهملة ، والثانية منقوطة)

ح ـ تجزئة النسخة

حملت نسختنا ثلاث تجزئات :

الأولى ـ تجزئة كاتبها : إذ جعل الكتاب في خمس كراريس ، كل كراسة ١٢ ورقة ، ماعدا الأولى فهي ١٤ ورقة ، وبذلك بلغ المجموع (٦٢) ورقة ، وهو تمام أوراق النسخة .

وقد أشار إلى ذلك في غلاف الكتاب وأوائل الكراسات التالية :

في الغلاف ؛ بأعلى الصفحة من جهة اليمين : « خمس كراريس ثنتان وستون ورقة »

وفوقها ؛ في الزاويتين :	الكراسة الأولى	أربع عشرة ورقة
ثم في ل 29 في الزاويتين :	الكراسة الثانية	ثنتا عشرة ورقة
ثم في ل 53 في الزاويتين :	الكراسة الثالثة	ثنتا عشرة ورقة
ثم في ل 77 في الزاويتين :	الكراسة الرابعة	ثنتا عشرة ورقة
ثم في ل 101 في الزاويتين :	الكراسة الخامسة وهي الأخيرة	ثنتا عشرة ورقة

---

(١) انظر ل10 / السطر ٢٢

(٢) انظر ل 18 / السطر ٩و ٢٢ و ٢٥

(٣) انظر ل109 ، باب أبو مدرك ، باب أبو المعارك

(٤) انظر ل 10 / السطر ١٧ ، ل 74 / السطر ١٣

هذه التجزئة لاتُراعي نهاية باب أو نهاية حرف ، بل تقوم على عدد الأوراق فحسب . لكنها من جهة ثانية موافقة لتجزئة الأصل المنقول منه في عدد الكراسات ؛ وهو ماسنتحدث عنه في الفقرة التالية .

الثانية ـ تجزئة الأصل المنقول منه : بيّنَ الكاتب في السماع الذي سجّله في مطلع الكتاب أن أصل شيخه يقع في خمسة أجزاء ؛ فكتب :

« قرأتُ على أبي محمد النيسابوري الجزء الأول والثاني من هذا الكتاب ، وقُرئ عليه الثلاثة الأجزاء الباقية إلى آخر الكتاب وأنا أسمع » .

ثم أشار ـ في أثناء الكتاب ـ إلى حدود تلك الأجزاء ؛ فكتب :

في ل 30 / السطر الأول : آخر الجزء الأول من أجزاء الشيخ

في ل 49 / السطر ٧ : آخر الجزء الثاني من أجزاء الشيخ

في ل 66 / السطر ٢٨ : آخر الجزء الثالث من أجزاء الشيخ

في ل 94 / السطر الأخير : آخر الجزء الرابع من أجزاء الشيخ

هذه التجزئة تراعي نهايات الأبواب فحسب ، لكنها متفاوتة في حجوم الأجزاء ، يعدل الأول منها ١٤,٥ ورقة من نسختنا ، والثاني = ٩,٥ ورقة ، والثالث = ٩ ورقات ، والرابع = ١٤ ورقة ، والخامس = ١٥ ورقة . وهو ما يكشف عن متابعة كاتب النسخة أبي الحسن بن الفرات لأصل شيخه أبي محمد النيسابوري ؛ ذلك لأن تقسيم الكتاب إلى خمس كراسات بصورة منظّمة كما مرَّ بنا لا يصحّ أن يكون مفروضاً قبل البدء بالكتابة ؛ كما لا يصح أن يكون قد تمّ بعد الفراغ من نسخه . إنما الفرق بين آخر الكراسة الأولى وآخر الجزء الأول من أجزاء الشيخ ـ وهو صفحة واحدة ـ[1] يكشف عن أن الناسخ وقد عزم منذ البداية على متابعة نسخة الشيخ في عدد الأجزاء قدّر حجم الكراسة في أربع عشرة ورقة واتخذ الكراسة الأولى دليلاً ، وعند الفراغ منها قاس ما بقي على ما مضى فجعل الأربعة الأخرى في اثنتي عشرة ورقة ؛ والله أعلم ..

الثالثة ـ تجزئة لاحقة : في عشرة أجزاء ، جاءت في حواشي النسخة ؛ هكذا :

ل 12 / السطر ٢١ : آخر الأول من نسخة المغربي (أو المقرئ ؟)

ل 21 / السطر ١٩ : آخر الثاني من نسخة المغربي (أو المقرئ ؟)

---

(١) انظر أعلى اللوحين (29 ، 30)

ل 28 / السطر ٢٣ : آخر الثالث من نسخة الشيخ

ل 39 / السطر ٢ : آخر الرابع من أجزاء ..

ل 48 / السطر ١٨ : آخر الخامس من نسخة المغربي (أو المقرئ ؟)

ل 62 / السطر ٥ : آخر السادس

ل 74 / السطر ٢٧ : آخر السابع من أجزاء المغربي (أو المقرئ ؟)

ل 88 / السطر ٤ : آخر ثامن

ل 104 / السطر الأول : آخر التاسع

هذه التجزئة لا تلتزم بنهاية باب أو حرف بل تأتي خلالها ، ثم إنها مضطربة في حجوم الأجزاء : يعدل الأول منها ٦ ورقات من نسختنا ، والثاني = ٤,٥ ، والثالث = ٣,٥ ، والرابع = ٥,٥ ، والخامس = ٥ ، والسادس = ٦,٥ ، والسابع = ٦,٥ ، والثامن = ٦,٥ ، والتاسع = ٨ ، والعاشر = ١٠ . وفيها إشكالان اثنان :

الأول - تحقيق اسم كاتبها :

والراجح عندي أنه أبو بكر المبارك بن كامل الخفّاف ؛ سجّلها في أثناء قراءته الكتاب على شيخه في سنة (٥٢٧)[1] ؛ وهذه الأدلّة :

أ - ثبت في (ل 62 / السطر الخامس) اقتران هذه التجزئة مع بلاغ قراءة هذا الرجل في تعليق واحد .

ب - المقارنة بين البلاغين في (ل 31) و (ل 62) تُثبت أن الكاتب هو ابن كامل في سنة (٥٢٧) .

ج - ورد في آخر الكتاب - بأسفل صفحة السماعات - ذكر السماع الذي تمَّ بقراءة المذكور ؛ وفيه إشارة إلى المعارضة بأصل سماع الشيخ .

الثاني - معرفة نسبة نسختها :

لم أظفر بيقينٍ في قراءة كلمةٍ ترددّت أربع مرات في ذكر النسخة التي نُسبت إليها هذه التجزئة ؛ هل هي نسخة « المغربي » أو « المقرئ » ؟ وغاب عني معرفة الشيخ المقروء عليه فلم أتبيّن مَن هو

---

(١) انظر ما مضى (ص٥٤)

وبدا لي صدق مقالة السمعاني في وصف المبارك بن كامل بأنه « سريع القراءة والخطّ ؛ يُشبه بعضه بعضاً في الرداءة »[١] .

على أني أُفضِّل قراءتها على الوجه الأول « المغربي » لأن الرسم في حاشية (ل 48 السطر ١٨) يُقوّي هذه القراءة ، ثم لأن الشيخ صاحب النسخة إنما كان يروي الكتاب عن أبي بكر الشَّقّاني ، عن أبي بكر المغربي ، عن أبي سعيد بن حمدون ، عن مكي ، عن مسلم[٢] . فلعلّ الإشارة إلى نسخة المغربي كان تمييزاً لها من الرواية الأخرى عن ابن حمدون ـ وهي رواية أبي الفتح بن أبي الفوارس ـ المذكورة على غلاف نسختنا ؛ والله أعلم .

ط ـ التعليقات بحواشي النسخة

كانت التعليقات بحواشي هذه النسخة أول شيءٍ لفتَ نظري إلى قيمتها ، ولابأس بذكر السبب الذي حفزني إلى الاهتمام بأمرها ، ذلك أني بينما كنتُ أقابل ـ في ترجمة أحمد بن حنبل في تاريخ مدينة دمشق ـ ما نقل ابن عساكر من هذا الكتاب ، في اللوح (65) ، وهو :

« أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ، أصله مروزي ، وُلد ببغداد . سمع شريكاً وهُشيماً . روى عنه محمد بن يحيى » .

لحظتُ أن بعض المعلِّقين على النسخة قد وضع إشارتي تضبيب فوق كلمة « شريكاً » ، وسجّل تحتها التعليق التالي :

« كذا في النُسخ كلّها ـ سمع شريكاً ـ وهو خطأ . أحمد بن حنبل لم يسمع من شريكٍ شيئاً » فعجبتُ لنفاسة التعليق إذ فات الحافظ ابن عساكر ؛ وهو مَن هو في هذا العلم ؛ أن يأتي بمثله ، ثم عجبتُ لدقة الاستدراك يُنبئ عن رجوع الكاتب إلى كل النُسخ بين يديه قبل أن يُثبت ما أثبتَ من تعليق .

ومضيتُ في درس النسخة فإذا بالتعليقات في حواشيها قد عادت بالنسخة كتاباً مُحقَّقاً ؛ منها ما كشف عن المعارضة بالنُسخ ، ومنها ما قام بتحرير ما أشكلَ من النصّ ، ومنها ما أغنى الكتابَ بالمستدركات القيّمة . ولقد تبدو السماعات بأول النسخة وآخرها قليلةً بالقياس إلى مثيلاتها ، لكنّ الذين تعاقبوا على امتلاك النسخة أو قراءتها فسجّلوا التعليقات بحواشيها كانوا من جِلَّة المختصِّين في هذا

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢١٣/١٢

(٢) انظر ما مضى (ص٥٤) ، وصفحة السماعات بآخر الكتاب .

العلم[1] فلم يكن ثمة مكانٌ في جنب تعليقات أولئك الأئمة إلى تعليقٍ غير قيّم يُضاف إلى حواشيها ، فجاءت فرائد من الفوائد لم أظفر ببعضها في أوسع المراجع ، وهذا مادعا إلى فرزها من المقدّمة وإثباتها في آخر الكتاب مع الإحالة إلى المواضع المناسبة من المقدّمة ، وكذلك تكون الإشارات في تعليقنا على التعليقات مُفرّقةً في أعقاب الكتاب مجموعةً في مقدّمته ، فيسهل على القارئ الكشفُ عنها والإفادة منها .

ومن الجدير بالذكر أن كل التعليقات على النسخة تؤكد الاحتجاج بخط ناسخها الثقة ؛ إذ تعتبره مبدأ الانطلاق في تحقيقاتها . بل إن بعضاً من المراجع قد نصرَ الرسمَ الذي عليه نسختنا ، وأيد الوجه الذي خطّته يد الناسخ فيها .

ولقد استطعتُ بحمد الله اقتفاء أثر اثنين وعشرين مرجعاً في هذه التعليقات ، بعضٌ منها صُرِّح باسمه في التعليق نفسه ، وبعضٌ آخر كنتُ كشفتُه في أثناء اشتغالي بموارد ابن عساكر في تاريخه ومقارنتها بموارد الخطيب البغدادي في تاريخه ، وهذه هي مرتّبة وفق مقدار ورودها في الكتاب :

١ ـ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) :

ورد ذكره تسع عشرة مرةً في التعليقات ، وقد رجعتُ النصوص المرافقة لاسمه إلى مواضعها من تاريخه الكبير .

٢ ـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي (ت ٣٠٣) :

ورد اسمه في مواضع كثيرة ، ورُمز إليه في بعضها بالحرف « س » . والغالب على الظنّ أن الإشارة إلى كتاب « الكنى له[2] » ؛ والله أعلم .

٣ ـ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت ٣٥١) :

ورد ذكره ستّ مرّات ، في الألواح : 27 ، 30 ، 35 ، 40 ، 52 ، 85 . والظاهر أن المقصود « معجم الصحابة » له ؛ لأن كل التعليقات المنسوبة إليه خاصة بالصحابة . والكتاب مخطوط في كوبريلي باستانبول ، ومنه جزء في الظاهرية بدمشق[3] .

٤ ـ أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزْدي المصري (ت ٤٠٩) :

ورد ذكره خمس مرات ، في الألواح : 8 ، 9 ، 19 ، 23 ، 93 . وقد صُرِّح في الأُوليين باسم

---

(١) انظر مامضى (ص: ٣٧ ـ ٣٨ ثم ٥٣ ـ ٥٥)

(٢) انظر مامضى (ص ١٣)

(٣) تاريخ سزكين (ط١٩٧٧ م) : ٣٠٥/١

كتابه « المؤتلف والمختلف » ، وفي اللوح (52) نصّ من كتابه الآخر « مشتبه النسبة » .
والكتابان مطبوعان في الهند ، في مجلّد واحد ، وقد رجعتُ إليهما .

٥ ـ أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣) :
ورد ذكره ثلاث مرات ، في الألواح : 10 ، 89 ، 108 ، مع الإشارة إلى « تاريخه ، رواية إبراهيم بن عبد الله بن الجُنيد عنه »[١] .
ومرتين ، في : 52 ، 84 ، من غير إشارة إلى المرجع .

٦ ـ أبو الحسن علي بن عُمر الدار قطني (ت ٣٨٥) :
ورد ذكره أربع مرات ، في الألواح : 13 ، 56 ، 84 ، 112 . وصُرِّح ـ في المرة الثانية ـ باسم كتابه « المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال » ، والكتاب مخطوط في المكتبة التيمورية بمصر ، وسراي مدينة بتركيا[٢] .

٧ ـ أبو القاسم عبد الله بن محمد البغَوي (ت ٣١٧) :
ذُكر مرتين ، في : ل 52 ، 90 . والغالب على الظنّ أن المقصود « معجم الصحابة » له ؛ لأن التعليقين في الصحابة . والكتاب مخطوط تفرّقتْ أجزاؤه في دمشق والرباط وشيكاغو[٣] .

٨ ـ أبو الحسن محمود بن إبراهيم بن محمد بن عيسى بن سُميع القرشي الدمشقي (ت ٢٥٩) :
ذُكر مرتين ، في : ل 31 ، 100 . ويظهر أن الإشارة إلى كتاب « الطبقات » له . والكتاب معروف ذكره الذهبي في التذكرة والسِير ، والبغدادي في هدية العارفين[٤] .

٩ ـ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) :
ذُكر مرتين ، في : ل 41 ، 104 . مقروناً بكتابه « المعجم الصغير » ، وهو مطبوع .
ومرة في : ل 114 ، من غير إشارة إلى المرجع ؛ وأظنّه « المعجم الكبير » له ؛ والله أعلم .

١٠ ـ أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١) :
ذُكر مرتين : في ل 49 مقروناً بكتابه « المسند » . ثم في ل 111 من غير إشارة إلى المرجع ، وأظنّه « الكنى » له ، والله أعلم .

---

(١) موارد الخطيب البغدادي ٣٣٧
(٢) انظر تاريخ سزكين ٣٤١/١ ـ ٣٤٢
(٣) انظر تاريخ سزكين ٢٨٠/١ ، والمستدرك على أعلام الزركلي ١٣٠/٢ ـ ١٣١
(٤) انظر تذكرة الحفاظ ٦١٤ ، وسير أعلام النبلاء (مصوَّرة المجمع بدمشق) ١١/٩ ، وهدية العارفين ٤٠١/٢

١١ ـ أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧) :

ذُكر مرتين ، في : ل 84 ، 106 ، والمقصود كتابه في الجرح والتعديل ، وقد رجعتُ إليه .

١٢ ـ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت ٣٩٥) :

ذُكر في اللوح (10) والمقصود كتابه « معرفة الصحابة » . وهو مخطوط في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنوَّرة ، ومنه قطعة في الظاهرية بدمشق[١] .

١٣ ـ أبو عبد الله محمد بن سعد المعروف بكاتب الواقدي (ت ٢٣٠) :

ذُكر في اللوح (39) كتاب « الطبقات الكبرى » له ، وقد رجعتُ إليه .

١٤ ـ أبو أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني (ت ٣٦٥) :

ذُكر في اللوح (39) والمقصود كتابه « الكامل في معرفة ضعفاء المحدّثين وعلل الأحاديث » . منه نسخة في الظاهرية رجعتُ إليها .

١٥ ـ أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ (ت ٣٨١) :

ذُكر في اللوح (115) والمقصود « جزء في تقبيل اليد » له . وفي الظاهرية نسخة جيّدة منه بخط الحافظ ابن عساكر وسماعه[٢] .

١٦ ـ أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفِريابي (ت ٣٠١) :

ذُكر في اللوح (30) « كتاب البكاء » له ، وهو مفقود[٣] .

١٧ ـ أبو الحسن محمد بن أحمد الرافقي (من القرن الرابع) :

ذُكر في اللوح (111) « جزء » له . ولعله الموجود في الظاهرية بعنوان : « جزء فيه حديث الرافقي عن شيوخه »[٤] .

١٨ ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) :

ذُكر في اللوح (60) ، ولعل المقصود « تلخيص المتشابه » له ، والله أعلم .

١٩ ـ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩) :

ذُكر في اللوح (89) ، والغالب على الظنّ أن المقصود كتاب « الأسماء والكنى » له[٥] .

---

(١) تاريخ سزكين ٣٥٤/١

(٢) انظر المنتخب للأستاذ الألباني ١١٥

(٣) انظر تاريخ سزكين ٢٦٣/١ ـ ٢٦٤

(٤) انظر المنتخب ٢٨٥

(٥) انظر مامضى (ص ١٣)

٢٠ ـ أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت ٢٣٤) :

ذُكر في اللوح (48) ، ولعل المقصود كتاب « الكنى » له[١] .

٢١ ـ أبو حاتم محمد بن حِبّان التميمي البُسْتي (ت ٣٥٤) :

ذُكر في اللوح (87) ، ولعل المقصود كتاب « أسامي من يُعرف بالكنى » له[٢] .

٢٢ ـ أبو بكر محمد بن عُمر التيمي البغدادي الجِعابي (ت ٣٥٥) :

ذُكر في اللوح (47) ثلاث مرات ؛ ولم أظفر بمعرفة كتابه .

ي ـ زيادات نسخة المزكّي

أشارت التعليقات بحواشي النسخة إلى معارضتها بنُسخ أخرى من كتاب الكنى ، لكنّ بعضاً منها يلفت النظر إلى نسخةٍ بعينها ؛ وهذا البيان :

في ل 16 / بأسفل الصفحة : « عند المزكّي » ، ثم زيادة ترجمة بآخر حرف الباء ، يليها جملة « ليس في السماع » .

في ل 39 / في السطر ١٤ : « عند المزكي » ، ثم زيادة ترجمة بآخر حرف الراء .

في ل 41 / في الهامش الأيسر : « المزكّي وليس عند شيخنا » ، ثم زيادة « باب أبو الزُبير » وفيه ترجمتان .

في ل 49 / في السطر السابع : « المزكّي ولم يذكر شيخنا » ، ثم ترجمة مزيدة بآخر باب أبي سفيان .

في ل 59 / س ١٩ : « المزكّي لم يقله شيخنا » ، ثم إضافة ترجمة لأحد الصحابة .

في ل 63 / س ١٩ : « المزكّي ولم يقله شيخنا » ، ثم زيادة ترجمتين .

في ل 118 / س ١٧ : « كذا في النُسخ كلّها والمزكّي » .

ومن الواضح أن المقصود بهذه العبارات نسخة منسوبة إلى المذكور تفردّتْ بهذه الزيادات المُقحمة في حواشي الأصل ؛ وثمّة موضعان للبحث :

الأول ـ تحقيق نسبة النسخة :

ربما كان في رسم « المزكّي » شيء من الإبهام يدعو إلى الشك في حقيقة الكلمة ، لكنّ كلّ الدلائل تُشير إلى قراءتها على النحو الذي ذكرنا ؛ فقد مرَّ بنا فيما سلف ذكر روايته وسنده في الكتاب[٣] ثم إن

(١ و ٢) انظر ما مضى (ص ١٢ و ١٣)

(٣) انظر ما مضى (ص ٣٣ و ٥٤)

سماع أبي نصر الأصبهاني للنسخة على أبي محمد السرّاج في سنة (٤٩٦)[١] وفي إسناده ذكرٌ للمزكّي دليلٌ قويّ على سبق روايته ؛ إذ لا يصحّ ورود اسمه في أثناء السند إن لم يكن لذاك أصلٌ في رواية الكتاب نفسه ، فالعمدة لدى أبي محمد السرّاج إنما هي إجازته عن أبي إسحاق البرمكي ، عن أبي إسحاق المزكّي ، ليسمع منه الحاضرون الكتاب من هذا الطريق دون سواه .

ولقد أيّدت سائر السماعات صدق هذه الملاحظة ؛ إذ استغرقت بمجموعها كل الطرق الواردة في رواية الكتاب[٢] .

الثاني ـ معرفة كاتب التعليقات :

الغالب على الظنّ أنه صاحب النسخة وناسخها أبو الحسن بن الفرات ، يُؤيّد ذلك وحدة الخطّ برغم التفاوت اليسير في لون الحبر ، وكأنما عاد على نسخته بالمراجعة بعد فراغه من السماع على شيخه أبي محمدالنَيْسابوري ، ولعله استجدَّ له العلم بنُسخ أخرى من الكتاب سمعها مع رفاقه في الطلب[٣] ، فأثبتَ تلك الزيادات في الحواشي ، ونصَّ على أنها غير داخلة في سماعه من شيخه .

وقد يُوهِّن من هذا الفرض أن السماع الرابع بآخر الكتاب[٤] قد خلا من ذكر أبي الحسن بن الفرات بين أبي إسحاق البرمكي وأبي إسحاق المزكّي ، ولو ورد اسمه ثَمَّ لانتهى الأمر وغدا حقيقةً ثابتةً بإذن الله ، وهذا ما يدعو إلى التوقف قليلاً عند هذا الموضع بالذات ، فإن المقارنة بين سماعَيْ أبي نصر الأصبهاني للكتاب تدعو إلى الظنّ بسقوط ذكر أبي الحسن بن الفرات من السماع الرابع ، بدليل نقص رجال السند في الرابع عن الثالث بواحد . ثم إن أبا إسحاق البرمكي وُلد ببغداد ليلة الاثنين التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وستين وثلاثمائة ، وتُوفي أبو إسحاق المزكّي بسُوسنقين ـ قرب همَذان ـ في غرة شعبان سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ، فمن المستبعد والحال كما ذكرنا حصول طفلٍ له من العمر بضعة أشهر على إجازةٍ من شيخٍ في بلدٍ بعيد ، على حين يُنتظر حصول الإجازة عن أبي الحسن بن الفرات ، لأن ابن الفرات تُوفي في سنة (٣٨٤) وكان عمر البرمكي إذ ذاك ثلاثاً وعشرين سنة[٥] ، فهذا ما يؤكد صحة ماذهبنا إليه من سقوط اسمه من السماع الرابع ، ولعلّ كاتب الطبقة قد

---

(١) انظر السماعات بآخر الكتاب (ص ٢٢٩ / رقم ٤)

(٢) قارن رواة الكتاب وسماعاته (ص : ٣٣ ـ ٣٥ ، ٢٢٩ ـ ٢٣٠)

(٣) انظر مامضى (ص ٥٠ ـ ٥١)

(٤) انظر السماعات بآخر الكتاب (ص ٢٢٩ / رقم ٤)

(٥) انظر ترجمات الثلاثة في تاريخ بغداد : ١٢٣/٣ ، ١٣٩/٦ و ١٦٩

سها عن ذكر أبي الحسن بن الفرات في أثناء ذكر السند للكتاب ، أو لعله اختصره عامداً نظراً لسبق وروده في السماع قبله والله أعلم .

وخلاصة القول قد نرى هذه الاستنتاجات صواباً وربما رآها آخرون محلّ نظر ، لكنه لا ريب في أن هذه التعليقات قد أفادت النسخة زياداتِ نسخةٍ أخرى برواية أبي إسحاق المزكّي ، عن مكّي بن عبدان ، عن مُسْلِم رحمه الله .

يا ـ الخطوط على النسخة

تعدّدت الخطوط على النسخة ؛ فمنها ظاهر مكشوف النسبة ومنها ما لم أتيقَّن نسبته بعد ـ هذا عدا خط أبي الحسن بن الفرات كاتب النسخة ـ وسأبدأ بذكر المعروف منها وأختم بذكر المشكوك في أمره .

١ ـ خط أبي الحسن علي بن الحسن بن أحمد المقرئ[١] :

وتجد صورته على الغلاف (ل 1) ، وفي الصفحة الأولى من الكتاب (ل 2) ، ثم في تعليقين بهامش اللوحين (86 ، 100) .

٢ ـ خط أبي نصر محمود بن الفضل بن محمود الأصبهاني (ت ٥١٢)[٢] :

ميزّه الذهبي بأنه رفيع[٣] ، وتجد صورته على الغلاف (ل 1) أيضاً .

٣ ـ خط أبي الفضل أحمد بن صالح بن شافع الجِيْليّ ثم البغدادي (ت ٥٦٥)[٤] :

نعته الذهبي بالملاحة والإتقان[٥] ، وتجد صورته على الغلاف (ل 1) ، كذلك بأعلاه وأدناه .

٤ ـ خط أبي بكر المبارك بن كامل الخفّاف البغدادي (ت ٥٤٣)[٦] :

نعته الذهبي بالرداءة ، وتجد صورته في البلاغ بهامش اللوح (31) وفي آخر بحاشية (102) .

---

(١) مضى التعريف به في (ص٥٢)

(٢) مضى التعريف به في (ص ٥٤)

(٣) انظر تذكرة الحفاظ ١٢٥٢/٤

(٤) مُترجَم في سير أعلام النبلاء (مصوّرة المجمع) ٢٨١/١٢ ـ ٢٨٢

(٥) انظر السير ٢٨٢/١٢

(٦) مُترجَم في السير أيضاً ٢١٢/١٢ ـ ٢١٣

٥ ـ خط الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨) :

سبق أن أشار الأستاذ الألباني ـ في أثناء تعريفه بهذه النسخة ـ إلى تعليقٍ على غلافها ، فسجّل الملحوظة التالية[١] : « وكتب بعض المحدّثين ـ وأظنّه الذهبي أو المحبّ المقدسي فإن الخطّ يُشبه خطّهما ـ كتب على هذه النسخة فوق اسم الكتاب مانصُّه .. » ونقل الأسطر الثلاثة فوق العنوان .

وكذلك كانت إشارة الأستاذ الألباني متردّدةً في نسبة خط التعليق إلى الذهبي أو إلى المحبّ المقدسي ، لكني وجدتُ في هامش اللوح (10) تعليقاً في سطرٍ صاعدٍ إلى أعلى ؛ ونصّه :

« قرأتُ بخط شيخنا أبي الحجّاج المزّي : أبو أروى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي المدني له صحبة » .

فرجح عندي أن كاتب التعليق على الغلاف وفي هذا الموضع إنما هو الذهبي لا غير ، بل بدا أن الخط في التعليقات الثلاثة بأسفل اللوحين (93 ، 94) هو كذلك خطّ الذهبي ؛ والله أعلم .

---

(١) انظر المنتخب من مخطوطات الحديث (حاشية ص٤٠٩)

١١ ـ الاحتجاج لنشر النسخة بالتصوير

لا بدّ من التمهيد أولاً بذكر الحجة في هذا النهج في النشر ، ثم نُعقبه بـذكر الحجـة في تصوير هـذه النسخة .

أ ـ الاحتجاج للتصوير بعامة :

التصوير فيما نرى وسيلة سريعة وأمينة في النشر إذا ماتوافر لها ثلاثـة شروط لاغنى عنهـا وهي : حُسن اختيار المخطوطة ، والتقديم لها بمقدمة وافية ، وتذييلها بالفهارس المناسبة .

والتصوير عون على التحقيق ليس بديلاً منه أو مُثبّطاً عنه ، ذلك لأنه يضع بين أيدي البـاحثين مـا يحتـاجونـه من موارد فيمكّنهم من بلوغ فوائـدهـا في معـادنهـا . وهو في الوقت نفسـه توثيـق لعمـل التحقيق ، لأن وصول تلـك الأصول إلى أيـدي الـدارسين والمحقّقين في آنٍ كفيلٌ بـإطـلاع الأوّلين على حقائق عمل الآخرين في نشر تلك الأصول .

ثم إن التصوير يهدي الباحثين إلى علمٍ من علم المخطوطات لم ينل كبير عنايـةٍ حتى الآن ، وذلـك أن نشر المصوّرات مرتع خصب يصلح لنموّ الدراسات حول أصولهـا فتتكشّف معـالم تـاريخهـا ، فتنجلي معهـا جوانب خـافيـة من تـاريـخ الحركـة العلميـة عبر القرون . ودرس السماعـات في الأصـول يقـدّم للبـاحثين فوائـد جمّة في الكشف عن جوانب مجهولـة في النشـاط العلمي وطبقـات أصحـابـه ومراكـز إشعاعه . ونشر الكتب بخطوط كاتبيها القدماء يُثمر إحيـاءً لعلم الخـط العربي ؛ إذ يصل مـا انقطع من أسبابه ، ويدفع ببحوثه إلى التقدّم والاتساع .

ولا ريب في أن خطوط الناسخين الثقات والعلماء الأثبات على النُسخ القديـة القيّمـة يُعتبر مورداً من أكبر الموارد في ضبط المشتبه من الأسماء والأنساب ، والتصوير وسيلة مُثلى للإفادة من تلك الخطوط .

ومن فوائده أن نشر المخطوطات القـديـة بتصويرهـا هو في الحقيقـة ضمانٌ لنصوصهـا من الضيـاع الكلّي أو الجزئي ، بسببٍ من تكسرّ الورق ، أو ذهـاب لون الحبر ، أو فعـل الأرَضـة ، أو الرطـوبـة . وبهذه المناسبة أودّ الإشارة إلى أني وجدتُ صعوبةً في إنقاذ بعض التعليقات في حواشي الأوراق من هذه المخطوطة ، وما أمكنَ قراءته الآن قد تتعذّر قراءته بعد حين .

ولربما ظنّ ظانٌّ بأن الاحتجاج للتصوير مقصورٌ على النُسخ الفريدة القديمة ، لا بل إنه يشمل النُسخ الفريدة وغير الفريدة ؛ إذ من الثابت أن لكل نسخةٍ معروفة لكتابٍ مشهور مزايا خاصة لا ينبغي التضحية بها في سبيل النشرة العامة للكتاب . إنه بتعبيرٍ أوضح نهج جديد في النشر يتمّ فيه إخراج الكتاب على دفعات وهذا ليس ترَفاً ولا سرَفاً ، بل هو موافقة النُسخ المشهورة برواياتها المتعدّدة وخصائصها المتميّزة ، وبذلك تتكامل النشرات إذ تتناول الأصل الواحد من جهاتٍ شتى ، وتصبح « النسخة المحقّقة » وجهاً في جملة وجوه ، يُفيد من سائرها ويغتني بغناها ، من غير أن يحجبها أو يستبدّ بها .

وقد يحسنُ التنبيه إلى أن تصوير ليس وسيلةً للاتجار الرخيص أو ذريعةً للتخفّف من أعباء القراءة والتحقيق ، بل هو في حقيقة الأمر نحوٌ آخر من العمل في المخطوطات له أهدافه وعليه أعباؤه . أنه باختصار محاولة علمية جادّة للظفر بكل الفوائد التي يمكن أن تقدّمها المخطوطات لقرّائها ، ومن هنا وجب اقتران الكتب المصوَّرة بمقدّماتٍ وافية تُمهّد للناس سُبُل الانتفاع بها ، ثم قراءة الحواشي الدقيقة وبيان غوامضها . ثم هناك إشارات لا يمكن حلّ رموزها وإضافات لا يُمكن القطع بشأنها دون الرجوع إلى الأصل المخطوط وملاحظة قواعد الناسخ في الكتابة ، وتمييز الحبر الأصلي من المستجدّ ، وتلك مهمة القائم على التصوير أن ينوب عن القرّاء في معالجتها . هذا بالإضافة إلى رفد المصوَّرة بالفهارس المناسبة في أعقابها إذ هي مفتاح فوائدها المنشودة .

وأخيراً لعل من نافلة القول التذكير بأن هذا الاحتجاج لا يشمل كافة كتب التراث ، فالتصوير كما أوضحنا ضرب من ضروب العمل في المخطوطات ينبغي الأخذ به في مواضع معيّنة يحسنُ انتقاؤها ، وحُسن الانتقاء هنا شرطٌ رئيسي ، ولا يمكن أن يتمّ من غير دراسةٍ شاملة للنسخة قبل الإقدام على تصويرها ، للتحقق من الفائدة في نشرها بإذن الله .

ب ـ الاحتجاج لتصوير النسخة :

ليست هذه النسخة فريدةً في الكتاب الذي تحمله إذ شاركتها فيه نُسخ أخرى[1] ؛ لكنها مع ذلك فريدة في المزايا التي ائتلفتْ فيها لتدفع إلى إفرادها بالنشر ونشرها بالتصوير .

فأما السبب في إفرادها بالنشر فهو أنها قوبلتْ على عدة نُسخ ، وفي هوامشها إشارات إلى خلافات بعضها وزيادات بعضها الآخر ، وقد وُشِّيتْ حواشيها بتعليقات نفيسة واستدراكات قيّمة ، وإذن فما عادت نسخةً واحدة ، بل هي أقرب ما يكون إلى نسخةٍ مُحقَّقةٍ في المصطلح الشائع اليوم . ولذلك

(١) انظر ما مضى (ص٣٩)

ففي خلطها بغيرها إجحاف بحقّها ، وتضييع بعضٍ من فائدتها إذ لا يستطيع من يتصدّى لنشر الكتاب إدراج كل فوائدها في حواشي النسخة التي يتولّى نشرها ، وإن استطاع ذهب الاختلاط بقيمتها ومزيّتها .

وأما السبب في نشرها بالتصوير فهو أنها وثيقة تراثية قد نيَّفَ عمرها على الألف بسبعةٍ وخمسين عاماً ، وكاتبُها أبو الحسن بن الفرات سبقَ أن قال الأزهري فيه : « وكتابه هو الحجة في صحة النقل وجودة الضبط »[١] ، وخطُّه حجّةٌ في ضبط المشتبه ، احتجّ به أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته المشهورة[٢] ، ثم إنها قُرئت أكثر من مرة ، وعلى أكثر من إمامٍ من أئمة هذا العلم ، وعليها خطوط علماء ثقات أمثال ابن شافع وابن كامل وأبي نصر الأصبهاني والإمام الذهبي[٣] . ولذلك ففي طباعتها ذهاب الحجة في رسمها ، هذا فضلاً عن أخطاء لا تنفكّ منها كافة الكتب المطبوعة .

وخلاصة القول إنها نسخةٌ مُحرَّرة مُعَمَّرة ، حجّةٌ في خطها ثقةٌ في ضبطها غنيّة بفوائدها ، قد تعاهدتها بالعناية أقلام علماء أثبات ، أتقدّم بها إلى القارئ الكريم مشفوعةً بالجهد المتواضع في خدمتها ، ورحم الله عياض بن موسى اليحصبيّ ، لكأنما كان يعني هذه النسخة بشعره حيث أنشد[٤] :

خيرُ ما يقتني اللبيبُ كتابٌ	مُحْكَمُ النقلِ مُتْقَنُ التقييدِ
خَطَّهُ عارفٌ نبيلٌ وعانا	هُ فصَحَّ التبييضُ بالتسويدِ
لم يَخُنْهُ إتقانُ نَقْطٍ وشكلٍ	لا ولا عابَهُ لَحاقُ المَزيدِ
فكأنّ التخريجَ في طُرَّتَيْهِ	طُرَرٌ صُفِّفَتْ ببيض الخُدودِ
فيناجيكَ شخصُه من قريبٍ	ويُناديكَ نَصُّهُ من بعيدِ
فاصْحَبْنْهُ تجِدْهُ خيرَ جليسٍ	واختبِرْهُ تجِدْهُ أُنْسَ المُريدِ

---

(١) تاريخ بغداد ١٢٣/٣

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ط دار الحكمة بدمشق) ١٦٣

(٣) انظر ما مضى (ص٧١ ـ ٧٢)

(٤) الإلماع ١٦٥